بادينان

في سالنامات ولاية الموصل العثمانية

١٣٠٨-١٣٣٠هـ/١٨٩٠-١٩١٢م

بادينان

في سالنامات ولاية الموصل العثمانية

١٣٠٨-١٣٣٠هـ/١٨٩٠-١٩١٢م

أ.د
خليل علي مراد
جامعة صلاح الدين

أ.د
عبدالفتاح علي البوتاني
جامعة دهوك

من نشاطات لجنة الوثائق والمخطوطات

أربيل -٢٠١٣

* عنوان الكتاب: بادينان في سالنامات ولاية الموصل العثمانية ١٣٠٨–١٣٣٠هـ/١٨٩٠–١٩١٢م
* الكاتب: أ.د. خليل علي مراد – أ.د عبدالفتاح علي البوتاني
* المشرف الفني والغلاف: عثمان بيرداود.
* تصميم: عصام محسن.
* من مطبوعات الاكاديمية الكوردية، العدد (٢٣٩)
* عدد النسخ: ٥٠٠
* مطبعة الحاج هاشم – اربيل
* رقم الايداع في المديرية العامة للمكتبات في اربيل (٢٤٩٨) لسنة ٢٠١٣

المقــدمة:

تعـددت الاراء حـول اصـل كلمـة بادينـان، بهـدينان، بادينـا، بـادين، ويعتقد عدد من المؤرخين والكتاب، ان اصل كلمة (باديـنـان) هـو تحريـف لأسم الامير (بهاء الدين) مؤسس امارة بادينان، وتدليلاً على صـحة رأيهـم يكتبونه هكذا (بهدينان)، وان منطقة (شمـدينان) محرفـة ايضـاً مـن اسـم (شمس الدين)، وهذه الاجتهادات المقلوبـة لا تسـتند الى ادلـة تأريخيـة او لغوية، وقـد جـاءت بفعـل التـأثيرات الاسـلامية لـيس الا[1]، فـالمعروف ان التسـميتين موجودتـان وكانتـا تـدلان علـى نفـس المنطقـتين قبـل ظهـور الاسلام بقرون ولها علاقة قوية بتأريخ كوردستان وجغرافيتها والتسـميات الاخرى فيها، اذ لا يتم تخفيف الاسماء في اللغة الكوردية هكذا بهـاء الـدين – بهدينان، شمس الدين – شمدينان، وهكذا عزالدين – عزدينان، وعـادة الكـورد – كمـا يقـول شـرف خـان البدليسـي: انهـم يميلـون الى تخفيـف الاسماء وترخيمها مثل: شمس الدين (شمو) وعز الدين (عـزو)، وجمشـيد (جمو)، كما اشتهر امراء هكاري بـ(شنبو) وامـراء صاصـون بـ(حزو)[2]،

---

(١) كان المؤرخون والرحالة في العصور الاسلامية يبحثون دائماً عن دلالات عربية اسلامية لاسماء المدن والمواقع غير العربية، فالرحالة ياقوت الحموي (مثلاً وهو رومي الاصل) يقول: ان لفظة آمد (ديار بكر) لفظة رومية ولها في العربية اصل حسن، لآن الأمد: الغاية، ويقال أمِد الرجل يأمد أمداً، اذ غضب فهو آمِدٌ. كيف لفظة رومية (لاتينية) ثم من اصل عربي في الوقت نفسه؟! للتفاصيل ينظر: داود مراد الختاري، الصراع بين ولايتي الموصل وديار بكر حول جزيرة بوتان وسنجار في الوثائق العثمانية (١٨٣٨–١٨٤٨)، رسالة ماجستير غير منشورة، قدمت الى مجلس كلية الاداب في الجامعة الحرة فرع نينوى، سنة٢٠١٢، ص٩٤–٩٥.

(٢) ينظر: شرف خان البدليسي، الشرفنامة في تاريخ الدول والامارات الكوردية، ترجمه عن الفارسية محمد علي عوني، وراجعه الدكتور يحيى الخشاب، دار احياء الكتب العربية، (القاهرة، ١٩٦٠)، ج١، ص٢٠٤.

وهكذا بهاء الدين ترخم وتخفف الى (بهو) او (بها) وسوران الى (سورا) وبادينان الى (بادينا – بادين)، حسب قواعد التصحيف والترخيم والتخفيف في اللغة الكوردية. والاهم من هذا ان الجماعات الكوردية، وبسبب ارتباطها المكين بالارض، لا تنتسب الى شخص او جد واحد، بل في الغالب الى منطقة او قرية، وكأن هذه القرية او المنطقة هي جد واصل[1]. وحتى صيغة جمع الاسم غير مقبولة، لان معظم الامارات الكوردية عرفت باسماء المناطق التي تأسست فيها لا باسم مؤسسيها، ومع تغير الاحوال في العصور الاسلامية اخذت الدول والامارات – على عادة العرب – تسمى باسماء مؤسسيها، فقد ظلت الامارات الكوردية تسمى بأسم المناطق التي نشأت فيها مثل: سوران، بادينان، موكريان، شمدينان، هكاري، شيروان اردلان...الخ.

فاذا اخذنا مقياس التعرف على اسماء المدن ومعانيها من خلال التاريخ والموقع الجغرافي واحياناً الحدث، فأن منطقة بهدينان، بادينان، بادينا، بادين عرفت بهذا الاسم قبل تأسيس امارة بادينان سنة ١١٩٦م.

ان منطقة بادينان في جغرافية كوردستانٍ تشمل منطقة واسعة من جنوب كوردستان وهي على شكل مثلث تقريباً قاعدته في الشمال ورأسه في الجنوب، ويشكل خط الحدود العراقية – التركية المحصورة بين دجلة والزاب الكبير والذي يسميه الكورد (زيى بادينا) قاعدته شمالاً، اما ضلعاه فنهر دجلة غرباً ورافده زيى بادينا شرقاً، واهم مدن المنطقة هي: زاخو، دهوك، آميدي (العمادية)، الشيخان، آكري (عقرة)، بردەرەش، وتلكيف والقوش وقرەقوش وبعشيقة وحتى ضفة نهر دجلة اليسرى (الشرقية). وكان نفوذ امارة بادينان قبل خضوعها للدولة العثمانية سنة

---

(١) عباس العزاوي، عشائر العراق، ج٢، ص١٣–١٨.

١٥١٦م تمتد حتى قلعة كشاف نقطة التقاء الزاب الكبير بنهر دجلة، الا ان نفوذها تقلص في العهد العثماني بحيث انحسر الى ماوراء المنطقة الجبلية بالموصل في الجهات الشرقية.

ان المناطق التي خرجت من دائرة نفوذ امارة بادينان بعد الاحتلال العثماني للمنطقة، كانت مجموعة كبيرة من القرى التي كان بعضها اشبه بالمدن تحتوي على مدابغ ودكاكين وطواحين، فكانت قرەقوش اكبر قرية ثم برطلة وبعشيقة بمثابة مراكز تسويق لمجاميع كثيفة من القرى الصغيرة التي انتشرت على جبال بعشيقة ومناطق جبل مقلوب[١].

كما كانت الشيخان (عين نفيسه – عين سفني) ناحية منذ سنة ١٥٣٩م تضم (١٧) قرية، وكانت هناك ناحية اخرى بأسم دير مقلوب وتتبعها (٣٠) قرية. اما اهم القرى فكانت: تلكيف، كرمليس، بحزاني، خازر، دمرجي، وانه، بابنيت، بعويزة، برطلة، كشاف، باسخرة، ختارة، بروانه، قاضي كند، بوزان، خورسيباد، باقوفه، اومرقابجي، جراحية، تللسقف، باطنايا، شرفي، سلامية، كرماوه، پيرستك.

اما العشائر التي كانت تقطن معظم هذه القرى او المنطقة فهي: الشبك، شاه قولي، دونبلي، داسني، داوودي، گوگجلو، قرەناز، سيا منصوري، لك، كلهور وسواها.

دخلت منطقة بادينان في دائرة النفوذ العثماني سلماً على اثر انتصار العثمانيين على الصفويين في معركة قرەغين دده (قوج حصار) في ٤ آيار ١٥١٦م وشارك فيها الى جانب العثمانيين نحو (١٠)الاف مقاتل كوردي، وعلى المماليك في معركة مرج دابق في آب ١٥١٦م، اما الموصل فقد دخلت في نيسان ١٥١٧م، واول حاكم عينه العثمانيون على المدينة كان امير

---

(١) للتفاصيل ينظر: دينا خوري، الدولة والمجتمع الاقليمي في الامبراطورية العثمانية، الموصل ١٥٤٠–١٥٣٤، ترجمه يحيى صديق يحيى، (الموصل، ٢٠١١)، ص٢٦.

امارة بوتان الكوردية بدر بك الذي حكم المنطقة حتى سنة ١٥١٨م، ثم عين عليها في نيسان – مايس ١٥٣٤م، حسين بك الداسني، ثم احمد بك شمس الدين البوتاني، ثم ابن اخيه ثم حسين باشا جانبلاط حتى سنة ١٥٩٢م، ثم حسن سيف الدين باشا امير امارة بادينان الذي حكم الموصل لمدة ثلاث سنوات وسبعة اشهر، وفي سنة ١٦٣٩م عين ميرزا بك داسني والياً عليها. ان تكليف الدولة العثمانية للامراء الكورد في حكمها للمنطقة، خاصة عندما كانت تضطرب الاوضاع، دليل على قوة نفوذهم الاجتماعي والسياسي[١]، ودليل على ان غالبية سكان المنطقة كانوا حينذاك من الكورد. فضلاً عن كثرة الكورد في منطقة (اقليم) الجزيرة غرب دجلة، وتشير المصادر الى انهم كانوا يشكلون عنصراً بشرياً مهماً من عناصر السكان، واشتهروا بشدة بأسهم وقدرتهم الحربية وكانوا يسيطرون على اجزاء هامة وكبيرة من ضياع الموصل وجنوب كوردستان[٢].

اما الموصل، قاعدة الجزيرة، فكانت في القرن السادس عشر مدينة صغيرة يحيط بها سور من جميع الجهات، وعدد سكانها سنة ١٥٧٥م كان (١٦٦٨٤) نسمة، وتشير الوثائق العثمانية الى ان الاستيطان في المناطق الشرقية والشمالية حول الموصل كان اكثر كثافة حيث سكن تلك المناطق بشكل رئيسي الكورد من المسلمين والايزيدية والمسيحيين، وفي سنة ١٥٤١م بلغ عدد السكان من الرعاة في ضياع الموصل ما يقرب من ٣٥٪ من مجموع سكان الريف، ضمت في غالبها الكورد والتركمان مع اقلية صغيرة من القبائل العربية[٣]

---

(١) للتفاصيل ينظر: علي شاكر علي(الدكتور)، ولاية الموصل العثمانية في القرن السادس عشر، دراسة سياسية ادارية اقتصادية، (عمان، ٢٠١١)، ص٥٤–٧٦.

(٢) ينظر دينا خوري، المصدر السابق، ص٤١.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٦–٣١.

شكلت منطقة بادينان جزءاً مهماً من ولاية الموصل العثمانية بسبب موقعها الجغرافي ومقوماتها الطبيعية والبشرية، وكانت تحكم المنطقة قبل دخولها في دائرة النفوذ العثماني، امارة بادينان وكانت عاصمتها آميدي (العمادية)، وظلت تحكمها حتى سقوطها في خريف سنة ١٨٤٢م، ومن هذا التاريخ فقدت المنطقة استقلالها وخضعت مباشرة لحكم ولاية الموصل[١].

السالنامات العثمانية واهميتها:

لم تعد الدراسات التأريخية الحديثة تقتصر على الاعتماد على المؤلفات التأريخية، بل تعدتها الى الوثائق والسجلات الرسمية المختلفة التي تخلفها الدولة، وهنا تأتي اهمية السالنامات العثمانية التي تعتبر بمجموعها وثائق رسمية اعتادت الدولة العثمانية اصدارها للتعريف بمؤسساتها او للتعريف بولاية من ولاياتها، والحقيقة ان القسم الاعظم من المعلومات التي جاءت في السالنامات تعد معلومات فريدة من نوعها لعدم ورودها في المصادر. كما ان صدور السالنامات تباعاً وسنوياً يساعد على التعرف على مراحل التطورات التي حدثت في الدولة العثمانية وفي مختلف المجالات.

ان سالنامات الدولة العثمانية لم تدرس دراسة اكاديمية كافية ولم يعتمد على الكثير من اعدادها، لعدم اجادة الكثير من الباحثين اللغة التركية العثمانية[٢].

---

(١) للمعلومات عن اوضاع بادينان بعد سقوط الامارة وحتى سنة ١٩١٤ ينظر: كاميران عبدالصمد احمد الدوسكي(الدكتور)، بهدينان في اواخر العهد العثماني ١٨٧٦–١٩١٤م، (اربيل، ٢٠٠٧)، ص٤٨ وما بعدها.

(٢) يجيد الاستاذ الدكتور خليل علي مراد هذه اللغة واليه يعود الفضل في ترجمة ما يخص منطقة بادينان في سالنامات ولاية الموصل العثمانية.

السالنامة، مصطلح اطلق على الكتاب الذي يتناول بايجاز الاحداث والوقائع المتعلقة بسنة من السنين، ويبين الاوضاع الاخيرة لموضوعات مختلفة كالمؤسسات الرسمية المختلفة والتراجم بشكل مختصر، والسالنامة كلمة مركبة من سال بمعنى سنة، ونامة بمعنى كتاب او رسالة، ولهذا بالامكان تعريفها بشكل (الكتاب السنوي) او (الحولية).

ظهرت اول سالنامة عثمانية رسمية في اواسط القرن التاسع عشر وفي عهد السلطان عبدالمجيد (١٨٣٩–١٨٦١م) وبالتحديد في سنة ١٢٦٣هـ–١٨٤٧م، وبتشجيع من الصدر الاعظم (رئيس الوزراء) المعروف مصطفى رشيد باشا. وفي سنة ١٨٨٨م اناطت الدولة مهمة اصدارها بدائرة سجل احوال الموظفين الاداريين، وكانت تحمل اسم "سالنامة دولت عليه عثمانيه = سالنامة الدولة العلية العثمانية" وتطورت السالنامات مادة وحجماً من سنة الى اخرى واستمرت بالصدور حتى سنة ١٩١٨م فصدر منها (٦٨) عدداً، واستمرت بالصدور في العهد الجمهوري فصدرت خمسة اعداد، اثنان منها بالحروف اللاتينية، التي استخدمت لكتابة اللغة التركية في سنة ١٩٢٨م.

والسالنامات العثمانية على ثلاثة انواع هي: سالنامات عامة عن الدولة العثمانية، وسالنامات الوزارات مثل سالنامات وزارة الخارجية (صدر العدد الاول منها عام ١٣٠٢هـ/١٨٨٤–١٨٨٥م)، والمعارف (صدر العدد الاول منها في ١٣١٦هـ/١٨٩٨–١٨٩٩م)، والعسكرية (صدر العدد الاول منها في ١٢٧٩هـ/١٨٦٢–١٨٦٣م)، والسالنامة العلمية (التي صدرت في ١٣٣٢هـ/١٩١٥–١٩١٦م)، وسالنامات الولايات، ويذكر الأديب والكاتب العثماني شمس الدين سامي (١٨٥٠–١٩٠٤)، ان الكاتب العثماني حالت بك (١٨٣٩–١٨٧٨) هو الذي اعد اول سالنامة احصائية سنة ١٨٦٧م في ولاية حلب سماها "فهرست ولاية حلب"، وارسل نسخاً منها الى الباب

العـالي، وقـد استحسـنت هنـاك لمـا تتضـمن مـن معلومـات احصـائية واقتصادية، فأرسلت نسخ منهـا الى الولايـات العثمانيـة المختلفـة، وطلـب منهـا القيـام باعـداد سـالنامات خاصـة بهـا، واتخـاذ مـا اعـده حالـت بـك نموذجاً لها وهذا الرآي غير دقيق.

اما اول سالنامة اصدرتها ولاية عثمانية فهي السالنامة التي اصـدرتها ولاية البوسنة سنة ١٨٦٦م ثم توالى صدورها في مختلف الولايات العثمانية وباشكال متفاوتة. وبلغ عدد سالنامات الولايات العثمانية نحو (٢٠٠٠).

ان السالنامات التي اصدرتها الولايـات العثمانيـة ذات اهميـة تأريخيـة وجغرافية وعسكرية واقتصادية كبيرة، فهي تتناول التشكيلات الاداريـة في كـل ولايـة وتقسـيماتها واسمـاء موظفيهـا والوحـدات العسـكرية العثمانيـة المرابطة فيها، وتقدم معلومات تأريخيـة متعلقـة بالولايـة وآثارهـا القديمـة وجغرافيتهـا وانشـطتها الاقتصـادية بمـا فيهـا اهـم المحاصـيل الزراعيـة ومناخها وسكانها.

اما السالنامات المتعلقة بالعراق، فقد صـدرت فيـه سـالنامات تخـص الولايات الثلاث فيه وفق التقسيمات الادارية المتبعة في الدولة العثمانية:

(١) سـالنامة ولايـة بغـداد: وصـدر العـدد الاول منهـا سـنة ١٨٧٥م واسـتمرت حتـى سـنة ١٩١١م، فصـدر منهـا (٢١) عـدداً وجميعهـا باللغـة التركية (العثمانية).

(٢) سالنامة ولاية البصرة: صدر منهـا (٩) اعـداد او (١١) عـدداً بـين سـنتي او عـامي ١٨٩٠–١٩١١م، وصـدرت في البدايـة باللغـة العربيـة ثـم بالتركية العثمانية.

(٣) سالنامات ولاية الموصل: وصدر منها خمسـة اعـداد بـين سـنين ١٨٩٠–١٩١٢م وجميعها باللغة التركية العثمانيـة. ومـن الجـدير بالـذكر ان معهـد الاسـتراتيجية العالميـة Global Strategi Enstitusu في العاصـمة

التركية انقرة أصدر كتاباً ضخماً بالتركية اللاتينية في عام ٢٠٠٥، واعيد طبعه في عام ٢٠٠٨، يتضمن المعلومات الواردة في سالنامات ولاية الموصل. والكتاب بعنوان"Osmanli Vilayat Salnamelerinde Musul". كما أصدر كتباً مماثلة عن بغداد، والبصرة، وحلب في سالنامات ولاياتها.

وبقدر تعلق الامر بموضوع هذا الكتاب فأن سالنامات ولاية الموصل هي التي تعنينا، ذلك ان معظم ما يسمى اليوم بكوردستان العراق (جنوب كوردستان الى حد ما) كان يقع ضمن الحدود الادارية لولاية الموصل العثمانية التي كانت تضم ثلاثة سناجق (الوية) هي: الموصل وكركوك والسليمانية مع توابعها من الاقضية والنواحي والقرى.

اصدرت ولاية الموصل، والتي كانت تتبعها منطقة بادينان، منذ سقوط امارة بادينان في صيف ١٨٤٢م، خمس سالنامات، الاولى سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠–١٨٩١م والثانية سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢–١٨٩٣م والثالثة سنة ١٣١٢هـ/١٨٩٤–١٨٩٥م والرابعة سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧–١٩٠٨م والخامسة سنة ١٣٣٠هـ/١٩١١–١٩١٢م.

وتتضمن السالنامات الخمسة مثل بقية سالنامات الولايات العثمانية معلومات كثيرة عن ولاية الموصل بشكل عام، ومن ذلك التاريخ العام للولاية، والتقسيمات الادارية فيها والموظفين والوحدات العسكرية العاملة فيها، والسكان والقوميات والاديان، والمعالم الاثرية والاضرحة وايرادات الولاية من الضرائب والرسوم واوجه انفاق تلك الايرادات، والموارد الطبيعية والمعدنية في الولاية، والانشطة الاقتصادية للسكان من زراعة وتجارة ورعي وانتاج حرفي ومعلومات اخرى.

يتضح مما سبق اهمية محتويات السالنامات بوصفها مصدرا تاريخيا مهما لدراسة الاوضاع الادارية والاقتصادية والاجتماعية لولاية الموصل بصورة عامة، رغم بعض الملاحظات حول عدم دقة بعض الارقام الواردة فيها والتي سنشير اليها في مواضعها.

السؤال الان: ما هي المعلومات التي يمكن استخلاصها من تلك السالنامات عن منطقة بادينان واوضاعها في اواخر العهد العثماني؟ والى اي مدى يمكن الاعتماد عليها في كتابة تاريخ المنطقة في تلك الحقبة التاريخية؟ والواقع ان معلومات تلك السالنامات يمكن ان تسد ثغرات مهمة في معلوماتنا عن تاريخ بادينان. وباستثناء بعض التحفظات فان معلومات السالنامات يمكن ان تساعدنا الى حد بعيد في رسم ملامح تاريخ بادينان في تلك الحقبة التاريخية لاسيما ما يتعلق باوضاعها الادارية والاجتماعية والاقتصادية.

وقبل التطرق الى فصول الكتاب لابد من الاشارة الى اننا تناولنا اوضاع كل قضاء من اقضية بادينان على حدة، باستثناء قضاء دهوك الذي يُشكل مركز محافظة حالياً اذ ذكرنا معه معلومات إجمالية عن اوضاع الاقضية التابعة له حالياً، والتي كانت أقضية تابعة لسنجق (لواء) الموصل في العهد العثماني الاخير.

أ.د
عبدالفتاح علي البوتاني
رئيس لجنة الوثائق والمخطوطات
في الاكاديمية الكوردية

الفصل الاول

دهــوك(*)

ان اية مراجعة لما كتب عن تاريخ العراق ابان عهد السيطرة العثمانيـة تظهر بشكل جلي ان تاريخ الكورد وكوردستان العراق ابـان ذلـك العهـد لم ينل ما يستحقه من الاهتمام من لدن البـاحثين والمـؤرخين. وينطبـق هـذا القول بشكل خاص علـى الحقبـة التاريخيـة الـتي اعقبـت سـقوط الامـارات الكوردية، السورانية في رواندوز سنة ١٨٣٦م والبادينانية في العمادية سـنة ١٨٤٢م والبوتانية في سـنة ١٨٤٧م والبابانيـة في السـليمانية سـنة ١٨٥٠م وفرض الادارة العثمانية المباشرة على المنطقة حتى نهاية الحرب العالميـة الاولى سنة ١٩١٨م، عندما احتلت القوات البريطانية المنطقة. وربما يمكـن تفسير هذا الامر جزئياً بصعوبة الوصول الى المصادر التاريخية الاساسـية مـن وثـائق ومخطوطـات نـادرة في دور الارشـيف والمكتبـات المختلفـة، او كونها مدونة بلغات اخرى.

ونظراً لارتباط تاريخ المنطقة بتاريخ الاتراك العثمانيين زهاء اربعة قرون(١)، فان المصادر التركية العثمانية تشكل مرجعا اساسـياً لدراسـة

(*) تسمية دهوك هنا للدلالة على كل المناطق التي تقع ضمن الحدود الادارية لمحافظة دهوك الحالية، او منطقة بادينان، وليس بمعنى قضاء دهوك الذي يرد في السالنامات العثمانية. كما سبقت الاشارة في مقدمة هذا الكتاب.

(١) من المعروف ان الاتراك العثمانيين بسطوا سيادتهم، الاسمية في الغالب، على كوردستان بعد انتصارهم على الصفويين في معركة جالديران سنة ١٥١٤م. وقد اعتمد السلطان سليم الاول (١٥١٢–١٥٢٠) في تحقيق ذلك على المؤرخ الكوردي المعروف ادريس البدليسي. انظر: فون هامر، دولت عثمانية تاريخي (اسطنبول– مترجم محمد عطا) ج٤، ص١٥٣–١٥٤.

تاريخها السياسي واحوالها الادارية والاقتصادية والاجتماعية. ان ارشيف رئاسة الوزراء Bas Vekalet Arsıvı في اسطنبول يضم اكثر من مائة مليون وثيقة عثمانية[١]، من ضمنها وثائق تاريخية في غاية الاهمية عن كوردستان العراق[٢]. وفضلا عن تلك الوثائق غير المنشورة فان المطبوعات الرسمية العثمانية لا تقل عنها اهمية في القاء الضوء على جوانب مهمة من تاريخ المنطقة، ومن بين تلك المطبوعات السالنامات العثمانية.

الاوضاع الادارية:

ان المناطق التي تقع ضمن حدود محافظة دهوك الحالية كانت تشكل جزءاً من سنجق (لواء) الموصل الذي كان مركز الولاية. وكانت تلك المناطق مقسمة اداريا الى عدد من الاقضية وهي دهوك والعمادية وعقرة وزاخو وزيبار حسبما ورد في سالنامات ١٣١٠هـ و١٣١٢هـ[٣]. ثم الغي قضاء زيبار في وقت لاحق وصار ناحية ملحقة بقضاء عقرة حسبما نقرأ في سالنامات ١٣٢٥هـ و١٣٣٠هـ[٤]. ومن الجدير بالذكر ان قضاء زيبار كان قد استحدث اصلا في سنة ١٨٧٨م والحقت به ناحية شيروان[٥]. كما الحقت

---

(١) نجاتي اقطاش وعصمت بينارق، الارشيف العثماني (عمان– ١٩٨٦– ترجمة صالح سعداوي صالح) ص، ز من المقدمة.

(٢) نشرت مجموعة جديدة من هذه الوثائق سنة ١٩٩٣ في كتاب اصدرته الجمهورية التركية– مديرية ارشيفات الدولة بعنوان:
Musul-Kerkuk ile ilgili Arsiv belgeleri 1525–1919 (Ankara, 1993)

(٣) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٠هـ، ص١٣٩، سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص١٤٦–١٥٣.

(٤) سالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥هـ، ص٧٧، سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص١٩٠– ٢١٤.

(٥) ارشيف رئاسة الوزراء/اسطنبول، ادارة سلطانية حول استحداث قائمقامية الزيبار مؤرخه في ١ محرم ١٢٩٦هـ/٢٦ كانون الاول ١٨٧٨.

به فيما بعد ناحية مزوري بالا وبعد تنزيل درجتها الى ناحية تم الحاق ناحيتي شيروان ومزوري بالا بقضاء رواندوز[1].

وتنفرد سالنامة ١٣٢٥هـ بالاشارة الى التصنيف الاداري لاقضية المنطقة. فقد كانت العمادية قضاءً من الصنف الاول وزاخو قضاءً من الصنف الثاني اما عقرة ودهوك فكانت اقضيةٍ من الصنف الثالث[2] ويتبع هذه الاقضية الاربعة عدد من النواحي. ووفقاً لاخر سالنامة وهي سالنامة سنة ١٣٣٠هـ فان النواحي التابعة لقضاء عمادية هي داودية وبرواري بالا وبرواري ژێرى ونيروه وريكان، اما النواحي التابعة لزاخو فهي سليفاني، وسندي، وگلى، والنواحي التابعة لعقرة هي زيبار، وسورجي. اما دهوك فتتبعها ناحية واحدة هي ناحية مزوري[3] وتشير السالنامة ذاتها الى أن ناحية مزوري، التي كان مركزها في اتروش، من النواحي الكبيرة التي يمكن ان تعادل قضاءاً[4]. وقد يكون من المناسب ان نشير هنا الى ان ناحية مزوري كانت قضاءاً في منتصف القرن التاسع عشر في حين كانت دهوك ناحية في نفس التاريخ[5].

وعدا النواحي السابقة فان ناحيتين من نواحي المنطقة كانتا تابعتين لقضاء الموصل وهما ناحية العشائر السبعة (بەردەرەش) وناحية الشيخان[6].

---

(١) سالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥هـ، ص٢٠٢.

(٢) المصدر نفسه، ص١٩٤–٢٠٣.

(٣) سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص١٩٥، ٢٠٢، ٢٠٩، ٢١٧.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٠١.

(٥) ارشيف رئاسة الوزراء/اسطنبول، احالة ايرادات الموصل لسنة ١٢٦٧هـ/١٨٥٠م، أوراق المالية، الوثيقة رقم ٢٢٢١.

(٦) سالنامة الموصل لسنة، ١٣٢٥هـ، ص٢٠٦.

ومثل بقية اقضية الدولة العثمانية كانت هيئة ادارة كل من اقضية دهوك والعمادية وعقرة وزاخو تتالف من قائممقام ونائب له وكاتب تحريرات ومدير مال، ويضاف الى هؤلاء المفتي في كل من اقضية دهوك والعمادية وعقرة دون زاخو[1]. ويأتي بعد هؤلاء مجلس ادارة القضاء الذي يترأسهُ القائمقام ويضم في عضويته الموظفين السابقين بصفة اعضاء طبيعيين والى جانبهم اربعة اعضاء منتخبين من السكان المحليين، اثنان من المسلمين وعضو مسيحي وآخر يهودي عادةً[2].

اما بقية الموظفين في القضاء فهم معاون مدير المال وامين الصندوق ومحصلي الضرائب مع بعض الاختلافات بين الاقضية في هذا الجانب[3]. كما كان في كل قضاء مأمور نفوس وكاتب نفوس ومأمور ديون عمومية[4]

---

(١) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٠هـ، ص١٥٦، ١٥٨، ١٦٥، سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص١٩٠.

(٢) انظر مثلا الاعضاء المنتخبون في مجلس ادارة قضاء دهوك وهم حيدر افندي وصالح افندي وميخا افندي وناحوم افندي. اما في قضاء العمادية فهم حاجي حامد اغا وشعبان اغا وطوما اغا وموشي اغا، سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص ١٩٨، ٢٠٤.

(٣) ففي دهوك مثلا كان هناك كيال ضمن هيئة موظفي المالية بينما لانجده في الاقضية الاخرى. اما في عقرة فكان ضمن موظفي المالية كاتب ضرائب السورجية (سورجي ويركو كاتيي) حسب سالنامة سنة ١٣١٠هـ و ١٣١٢هـ بينما لانجد له ذكرا في سالنامة ١٣٢٥هـ حيث نقرا عن وجود محصل ضرائب خيال (سواري تحصليداري) ومحصل ضرائب مشاة (بيادة تحصيلداري). ويختفي ذكر هؤلاء في سالنامة ١٣٣٠هـ لنقرا بدلا منهم محصل واحد فقط وهكذا. راجع وقارن، سالنامة الموصل لسنة ١٣١٠هـ، ص١٥٩، ١٦٦، سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص١٤٧ سالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥هـ، ص٢٠١، سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص١٩١.

(٤) كانت ادارة الدين العام العثماني قد تأسست في سنة ١٨٨١م كمؤسسة مالية مستقلة في داخل الدولة العثمانية تمثل مصالح حملة اسهم وسندات الدين العثماني من الاوربيين والرعايا العثمانيين وذلك بعد ان اعلنت الدولة العثمانية افلاسها وتوقفت عن دفع اقساط

ومـأمور ريجـي[1] وكاتـب طـابور[2]، اضـافة الى مـأمور بريـد وبـرق في زاخـو فقـط[3]. وكـان في اقضـية دهـوك وعقـرة شـعب للمصـرف الزراعـي (زراعـت بانقـهسـي) تتـألف مـن رئـيس وكاتـب ومحصـل وعضـوين مـن السـكان المحلـيين[4]. امـا في عقـرة فكـان هنـاك محصـل ديـون قديمـة تـابع لشـعبة المصرف الزراعي في الموصل[5].

وفوائد ديونها الخارجية والداخلية، وتم تخويل هذه الادارة صلاحية جباية رسوم واحتكار الملح والتبغ والطوابع والمشروبات الروحية والحرير ومصائد الاسماك (جزئياً) وغيرها ودفعها لحملة اسهم وسندات الدين العام العثماني. وكان للادارة عدد كبير من الموظفين في الولايات العثمانية ووصفت بانها ((وزارة مالية ثانية)) في الدولة العثمانية، راجع وقارن غانم محمد علي، النظام المالي في العراق ١٨٣٩–١٩١٤م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الاداب – جامعة الموصل – ١٩٨٩، ص٦٥–٦٦، سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في سوريا ولبنان (بيروت–١٩٣٦)، ص٤٣٤، فلاديمير لوتسكي، تاريخ الاقطار العربية الحديث، (موسكو–١٩٧١)، ترجمة عفيفة البستاني، ص٣٨٤–٣٨٥.

(١) يتبع هذا الموظف شركة الريجي Regie وهي اختصار للتسمية الفرنسية Societe da la Regie Cointereressee des Tabacs de L, Empire Ottoman التي ساهمت في راسمالها مؤسسات مصرفية اوربية واحتكرت التبغ في الدولة العثمانية منذ سنة ١٨٨٣م. وكان للشركة نظارة (مديرية) في بغداد وفرع في الموصل تابع لنظارة بغداد. ويتبع مامور الريجي في اقضية دهوك والعمادية وعقرة وزاخو فرع الموصل: ولمزيد من التفاصيل عن شركة الريجي راجع، الكسندر اداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، (البصرة، ١٩٨٢)، ترجمة هاشم صالح التكريتي، ج١، ص١١٦–١١٩..

(٢) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٠هـ، ص١٦٠، سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص١٦٠، سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠هـ ص٢٠٤.

(٣) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص١٥٠.

(٤) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٠هـ، ص١٦٧، سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص١٥٤.

(٥) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص١٣٣.

وانفردت العمادية وعقرة بوجود مجالس بلدية فيها تتألف من رئيس وعدة اعضاء كلهم من السكان المحليين[1].

اما ادارة الشؤون العدلية فكانت من اختصاص المحاكم الموجودة في الاقضية حيث كانت هناك محكمة بداءة (بدايت محكمة سي) في جميع الاقضية تتألف من رئيس ومحققين (مستنطقين) وكاتبين وعضوين من السكان المحليين ومنفذين للاجراءات (اجرا مباشري)[2]. واضافة الى محاكم البداءة كانت هناك محاكم شرعية في كل من قضاء زاخو، وقضاء عقرة[3].

وكان الحفاظ على الامن والنظام في الاقضية منوطة بقوات الضبطية (الشرطة) اضافة الى وجود فوج (طابور) عسكري في كل قضاء اضافة الى فوج في ناحية داودية، ويتألف ملاك الفوج من مقدم (بكباشي) ورائد (قول اغاسي) و (٤) نقباء (يوزباشي) وحوالي (٦) من الضباط برتبة ملازم اول وملازم ثان اضافة الى كاتب طابور وملاك الفوج من الجنود[4].

اما ادارة النواحي فكانت على نوعين فهناك نواحي تعين الدولة لكل منها قائمقام وكاتب، وهناك نواحي اخرى فيها وكيل مدير يكون من احدى الاسر المعروفة فيها، ومن هذا النوع الاخير نواحي بروارى ژێرى وريكان ونيروه مثلا في قضاء العمادية[5].

وتجدر الاشارة اخيراً ان السالنامات تتضمن اسماء جميع الموظفين الاساسيين في القضاء وامراء الضبطية وضباط افواج الجيش، الا انها

---

(١) سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص١٧٤، ١٩١.

(٢) المصدر نفسه، ص١٧٤، ١٩٠، ١٩٨، ٢١٢.

(٣) المصدر نفسه، ص١٩٩، ٢١٢.

(٤) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص٢١٥–٢١٧، سالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥هـ، ص١٧٢–١٧٦.

(٥) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٠هـ، ص١٧٥.

تكتفي بذكر الاسم الاول فقط لهؤلاء في معظم الحالات وبالتالي لا يمكن تحديد هويتهم. وتنفرد سالنامة ١٣١٢هـ بذكر اسماء الاشخاص من ابناء المنطقة ممن تولوا مناصب ادارية خارج ولاية الموصل وهم قائممقام خانقين طاهر بك من الزيبار وقائمقام شمدينان وهو يحمل الاسم نفسه ولكنه من العمادية[١].

الاوضاع الاجتماعية:

تتضمن سالنامات الموصل معلومات متفرقة عن سكان اقضية دهوك والعمادية وعقرة وزاخو الا انها اقل من المعلومات عن الاوضاع الادارية، والملاحظة التي تستوقف القارىء هو عدم دقة الارقام الواردة في هذه السالنامات عن سكان المنطقة لانها قائمة على اساس التخمين وليس الاحصاء. كما ان الارقام الواردة فيها تقتصر على الذكور فقط لان الاعتبارات الاجتماعية لم تكن تسمح بإدخال الاناث ضمنها. ومن المحتمل ان التضارب في الارقام يرجع الى اخطاء مطبعية ايضاً. ففيما يخص زاخو نقرأ في سالنامة ١٣١٠هـ ان عدد نفوسها (من الذكور) يبلغ (٥٠٠٠) بضمنهم (٧٠٠) مسيحي و (٥٠٠) مسلم، وان مركز القضاء يضم (٥٠٠) بيت وسوق يحوي (٨٠) دكانا و (٣) خانات وحمام ومقهى وجامع ومسجد وكنيسة للنصارى ومعبد (حورا) لليهود، اضافة الى (٥) كنائس ومعبد يهودي (حورا) في قرى شرانش وبيداره وسيفي[٢]. ونقرأ في سالنامة ١٣١٢هـ ان في زاخو (١٨٣٠) خانة (أي اسرة كما يبدو) وان عدد سكانها من الذكور (١٧٨٦) مسلم و (٢٥) ارمني و (٣١) كاثوليكي و (٣٢٤) كلداني و (٥٤٢) يهودي. اما في سالنامة ١٣٢٥هـ فنقرأ ان

---

(١) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص٢٣٤.

(٢) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٠هـ، ص١٥٧–١٥٨.

في قضاء زاخو (١٩٠٠) بيت (خانه) وعدد سكانها (٣٠٠٠)!! وان سوقها يحتوي (١٥٠) دكان ومغازة و (٤) خانات وحمام و (١٦) جامع ومسجد ومدرستان ومكتبة و (٥) كنائس واديرة ومركزين حكوميين (قشلة) ودائرة برق وبريد ومقهى[١]. في حين تذكر سالنامة سنة ١٣٣٠هـ ان عدد البيوت في زاخو (٦٢١) بيت و (٥) خانات وسوق يحوي (١٥٥) دكان اضافة الى حمام وفندق (منزلخانة) وجامع ومسجد ومدرسة ومكتب وكنيسة ومقر للحكومة ودائرة برق وبريد[٢].

اما بالنسبة لقضاء العمادية فان سالنامة ١٣١٠هـ تشير الى ان الخرائب والاطلال داخل اسوار المدينة تؤكد ماضيها المزدهر عندما كانت تضم حوالي (٥٠٠٠) بيت. وان في اسوارها بابين هما باب الموصل وباب الزيبار. اما الان فانها تضم (١٦٠) خانة (أي اسرة كما يبدو) من المسلمين والمسيحيين (عيسويين) واليهود (موسويين)[٣].

اما سالنامة ١٣١٢هـ فتشير الى ان عدد البيوت فيها (٢٠٠) بيت على وجه التخمين وان عدد نفوسها (١٢٨٢٢) مسلم و (١٠٠٧) مسيحي كاثوليكي (قتولك) و (٢٨) مسيحي بروتستانتي و (٢٢١) يهودي[٤]. بينما يتناقص الرقم في سالنامة ١٣٢٥هـ الى (٣٨٦٣) مسلم و (٦٥٦) مسيحي كلداني و (٨٧) يهودي[٥].

وفيما يخص دهوك تذكر سالنامة ١٣١٠هـ ان نفوس القضاء (٦٦١٨) خانة منهم (٤٥٧٠) مسلمين و (١٥٥٨) مسيحيين و (٤٢٥) يهود و (٧٥)

---

(١) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص٢٨٨، سالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥هـ، ص١٩٨.

(٢) سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص٢١٥.

(٣) سالنامة الموص لسنة ١٣١٠هـ، ص١٧٥.

(٤) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص٢٧٦.

(٥) سالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥هـ، ص١٩٦.

يزيديين. وان سوق المدينة يضم (١٤٤) دكان و (٣) خانات ومقهيين[١].
بينما تذكر سالنامة ١٣١٢هـ ان في دهوك (٣٩٢٩) خانة، وان عدد نفوسها من الذكور يبلغ (٤٩٢١) مسلم و (١٧٤٧) كاثوليكي و (٤٩٤) يهودي. اما بقية المعلومات عن سوق دهوك وابنيتها ومنشآتها فهي غير قابلة للتصديق وربما كان هناك خلط في بعض جوانب معلوماتها مع المعلومات الخاصة بلواء اخر ضمن ولاية الموصل. ومن ذلك وجود (٧) خانات و (٤٥) جامع ومسجد و (٢٠) كنيسة ودير و (٦١) طاحونة ...الخ[٢].

وتكرر نفس الملاحظة في سالنامة ١٣٢٥هـ وان كان رقم نفوسها من الذكور (٨٠٠٠) نسمة قريب من رقم السالنامة السابقة[٣].

اما بالنسبة لقضاء عقرة فان سالنامة ١٣١٠هـ لا تتضمن معلومات عن سكانها في حين تذكر سالنامة ١٣١٢هـ ان نفوسها من الذكور (٤٩٢١) مسلم و (١٧٤٧) كاثوليك و (٤٩٤) يهودي وهذا نفس الرقم المذكور في السالنامة ذاتها عن سكان دهوك دون أي تغيير كما يتضح مما ذكرناه سابقا وهذا يؤكد التشويش الموجود في الارقام الواردة في السالنامات وتضيف السالنامة المذكورة ان في عقرة سوق يضم (٢٠٠) دكان وان فيها تكيتان وحمام وجامع و (٧) مساجد وكنيستان واحدة للكلدان والاخرى للسريان اضافة الى معبد يهودي[٤]. ولاتتضمن سالنامة ١٣٢٥هـ شيئا عن سكان قضاء عقرة باستثناء اشارة واحدة الى ناحية الزيبار بان فيها (١٠٠٠) بيت (خانة) وسكانها (٤٦٨٦) مسلم (من الذكور) و (١٢٠) كلداني و (١٠٧) سرياني قديم و (٣١٤) يهودي[٥].

---

(١) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٠هـ، ص١٦٣.
(٢) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص٢٨٥.
(٣) سالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥هـ، ص٢٠٤.
(٤) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص٢٧٩.
(٥) سالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥هـ، ص٢٠٢.

واخيرا فان سالنامة ١٣١٢هـ تذكر ارقاما عن سكان قضاء الزيبار قبل الغائه وبان عدد (الذكور) المسلمين (٥٢٥٣) والمسيحيين الكاثوليك (١١٣) واليهود (٧٦)[١].

ومن بين كل سالنامات الموصل تنفرد سالنامة سنة ١٣٣٠هـ بذكر جدول احصائي عن سكان الولاية والاقضية التابعة لها. وربما يمكن الاعتماد على هذا الجدول الى حد ما وان كان لا يشمل كل السكان وبموجب الجدول المذكور كان سكان اقضية دهوك والعمادية وزاخو وعقرة على النحو الاتي:-

١- قضاء دهوك: (٥٢٦٣) ذكور منهم (٤٥٩٢) مسلمين و (٤٣٣) كلدان كاثوليك و (٢٣٨) يهودي اضافة الى (١٠٥) اناث من الكلدان الكاثوليك.

٢- قضاء العمادية: (٤٢٥٧) من الذكور منهم (٣٥٨٣) مسلمين و (٥٤٤) سريان كاثوليك و (١٢٠) يهودي .

٣- قضاء زاخو: (٤٦٥٧) من الذكور منهم (٣٢١٦) مسلم و (٣٣٥) كلدان كاثوليك و (٧٧) سريان كاثوليك و (٣١) ارمن و (٩٨٧) يهودي. ويتضمن الجدول ارقام عن الاناث كالتالي (٢٩٨٨) مسلمة و (٢٠٩) كلدان كاثوليك و (٧١) سريان كاثوليك و (٣٧) ارمنية و (٥٧٥) يهودية.

وترد ملاحظة في نهاية الجدول تؤكد بان الاحصاء لم يشمل جميع السكان كما ان العشائر الرحل بقيت خارج الاحصاء[٢].

وتؤكد السالنامات كلها على ان جميع الاكراد من المسلمين على المذهب الشافعي، وترد اشارات الى بعض العشائر الكوردية على وجه

---

(١) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص٢٨١.

(٢) سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٩هـ، ص٣٣٠-٣٣٣.

التحديد. فنقرأ في سالنامة ١٣٢٥هـ مثلا ان اكثر عشائر قضاء دهوك يسكنون في ناحية مزوري وهم من الارتوش وشمكان وشرفان، اضافة الى بعض افراد عشائر دوسكي وكوخه‌يى وان كان مقر العشيرتين الاخيرتين في العمادية[١]. وترد في السالنامة ذاتها اشارة الى عشائر الهركي المتنقلة والسورجي المستقرة في قضاء عقرة[٢]. بينما تذكر سالنامة ١٣٣٠هـ ان جميع الهركية من الرحل وان قسما من السورجية هم من الرحل ايضا[٣]. وعند الحديث عن عشائر دهوك تذكر السالنامة ذاتها ان معظم عشائرها مستقرة عدا الارتوش (اركوش) والدوسكي التي تنتقل صيفا الى المراعي الكائنة في اطراف هه‌كارى وتعودان شتاءا الى قضاء دهوك[٤].

اما السكان غير المسلمين في الاقضية فهم المسيحيون واليهود والايزيدية. وتشير معظم السالنامات الى قساوسة ومطارنه الطوائف المسيحية في اقضية ونواحي المنطقة مع اسمائهم[٥] كما تشير السالنامات الى وجود دير لليسوعيين (الجزويت) في قضاء دهوك في جبل قشه‌فر يضم ايضا دار استراحة للمسافرين (مسافرخانه) وصيدلية (اجزخانه) وكانوا يقدمون العلاج مجانا للفقراء[٦].

---

(١) سالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥هـ، ص٢٠٥.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٣.

(٣) سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص١٩٤.

(٤) المصدر نفسه، ص٢٠١.

(٥) انظر مثلا، سالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥هـ، ص١٦٥ بخصوص الكلدان هناك مطران للعمادية وعقرة وتوابعها ومطران زاخو ودهوك وتوابعها واخر لبرواري بالا وتوابعها اما في عقرة فكان هناك وكيل مطران. وكان للسريان الكاثوليك اسقف في زاخو فقط، اما السريان القدماء فكان لهم وكيل مطران في عقره فقط.

(٦) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٠هـ، ص١٦٥.

ويمكن لمن يقرأ السالنامات ان يخرج باستنتاج مهم مفاده ان العثمانيين لم يولوا الخدمات الاجتماعية لاسيما في مجال التعليم والصحة أي اهتمام. ففيما يخص الخدمات التعليمية يتضح لنا من مراجعة السالنامات الاولى عدم وجود مدارس رسمية في أي من اقضية دهوك والعمادية وزاخو وعقرة والزيبار. وهناك اشارة واحدة فقط الى وجود (١١) مكتبا اهليا لتعليم الصبيان في دهوك (٧) منها للمسلمين و (٢) للمسيحين و (٢) لليهود. وان هذه المكاتب كانت تكتفي بتعليم الصبيان القراءة والكتابة ومبادئ الدين فقط[١]. وترد في مرحلة لاحقة اشارة الى وجود مدرستين ومكتبة (كتبخانه) في زاخو ومدرسة ابتدائية في دهوك في سالنامة سنة ١٣٢٥هـ[٢] كما تشير سالنامة سنة ١٣٣٠هـ الى وجود لجنة معارف (معارف قومسيوني) في قضاء العمادية تضم في عضويتها اثنين من المدرسين ومعلم واحد من السكان المحليين دون اعطاء اية تفاصيل اخرى عن التعليم ومؤسساته في ذلك القضاء[٣].

اما بالنسبة للخدمات الصحية فلا نقرأ سوى اشارة واحدة دون تفاصيل الى وجود مستشفى او مستوصف (خستخانه) في دهوك[٤] والى جانب ذلك فان خدمات البريد والبرق كانت متاحة في قضاء زاخو فقط[٥].

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٧٦، ٢٧٨.

(٢) سالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥هـ، ص١٩٨، ٢٠٤.

(٣) سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص٢٠٥.

(٤) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص٢٨٦ وكذلك سالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥هـ، ص٢٠٤.

(٥) سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص٢١٤–٢١٥.

الاوضاع الاقتصادية:

يمكن للباحث ان يرسم بعض ملامح النشاط الاقتصادي لسكان المنطقة اعتماداً على المعلومات المتفرقة الواردة في سالنامات ولاية الموصل. ومن البديهي القول ان الزراعة كانت تشكل النشاط الرئيسي ومصدر الرزق الاساسي لمعظم السكان الذين كانوا يستقرون في مئات القرى المنتشرة في المنطقة. فقد بلغ عدد القرى التابعة لمركز قضاء دهوك في سالنامة ١٣١٢هـ حوالي (٩٠) قرية منها (١٠) غير معمورة والقرى التابعة لناحية مزوري (١٣٠) قرية منها (٣٥) قرية متروكة. وتغيرت اعداد القرى في سالنامة سنة ١٣٣٠هـ حيث اصبحت (٩٩) قرية تابعة لمركز قضاء دهوك و (١١٦) قرية تابعة لناحية مزوري[١].

اما في قضاء العمادية فكانت اعداد القرى حسب سالنامة ١٣١٠هـ (٦٠) قرية تابعة لمركز قضاء العمادية وما بين (٨٠–٩٠) تابعة لناحية داودية منها مابين (٥–٦) قرى خربه. اما في سالنامة سنة ١٣٣٠هـ فكان عدد القرى التابعة لمركز قضاء العمادية (٤٣) قرية، وفي ناحية داودية، (١٣٥) قرية وناحية بروارى بالا (٦١) قرية وناحية بروارى ژيرێ (٣٥) قرية وناحية ريكان (٥٧) قرية وناحية نيروه (٣٥) قرية[٢]، اما في قضاء عقرة فان سالنامة سنة ١٣٣٠هـ تذكر ان عدد القرى التابعة لمركز قضاء عقرة (٨٧) قرية ولناحية سورجي (٤٥) قرية ولناحية زيبار (٧٢) قرية[٣].

اما في زاخو فكانت الاعداد حسب نفس السالنامة (١٠٩) قرية تابعة لناحية السليفاني و(٧٢) قرية تابعة لناحية سندي گُلى. اما ناحية

---

(١) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص٢٨٥. سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص٢٠٢.

(٢) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٠هـ، ص١٧٥، سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص٢٠٩.

(٣) سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص١٩٥.

العشائر السبعة التي كانت تتبع قضاء الموصل، فتتبعها (٧٨) قرية[١].

وكانت هناك مناطق معينة يقل فيها الاقبال على الزراعة والحراثة ولاسيما في ناحية الزيبار[٢]، اما اهم المحاصيل الزراعية في اقضية ونواحي وقرى المنطقة فهي الحبوب والبقوليات من حنطة وشعير ورز وذرة مصرية (مصر داري) وسمسم وحمص وعدس والماش وغير ذلك اضافة الى التتن والفواكه، لاسيما العنب والتين والعرموط والتوت وكذلك انواع الخضراوات، واخيرا الجوز واللوز والبلوط وغير ذلك[٣]. وفي بعض المناطق لاسيما في الزيبار كان الاهالي يستفيدون من وجود كميات كبيرة من جذور نبات الكاعوب (كنگر) ويصدرونه الى الموصل ويستفيدون من ثمنه[٤]. وكان بعض الاهالي في بعض قرى العمادية يستفيدون من تربية دودة القز على اشجار التوت لانتاج كميات قليلة من الحرير تتراوح قيمتها بين (٥–١٠) الاف قرش سنويا[٥]. وفي بعض المناطق الوعرة في قضاء زاخو وحيث لا تتوفر مقومات الزراعة كان اعتماد الاهالي على الاحتطاب من الاشجار المنتشرة هناك[٦]. وكان سكان القرى الزراعية افضل حالا من سكان القرى في المناطق الجبلية الوعرة حيث كانوا يعانون من شظف العيش[٧]. اما العشائر الرحل فكان جل اعتمادهم على تربية الاغنام والاستفادة من منتجاتها اقتصاديا[٨].

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٧٦، ٢٧٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٧٦، ٢٧٨.

(٣) راجع صفحات مختلفة من سالنامات الموصل باعدادها الخمسة.

(٤) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص٢٨١.

(٥) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٠هـ، ص١٧٥.

(٦) سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص٢٠٧، ٢١٤.

(٧) المصدر نفسه، ص٢٠٩.

(٨) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص٢٨٥.

واضافة الى الزراعة والرعي كانت التجارة وعمليات البيع والشراء تشكل مورداً للرزق لبعض سكان المنطقة، وكما مر بنا فقد كان في مركز كل قضاء سوق متواضعة تشكل مركزاً للتبادل والتبضع بالنسبة لسكان النواحي والقرى المجاورة. وترتبط مراكز الاقضية بدورها بعلاقات تجارية مع المدن المجاورة حيث تصدر اليها فائض الانتاج من المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية وتستورد منها احتياجاتها الاخرى لاسيما من السلع المصنعة. اما وسيلة النقل فكانت الحمير والبغال فقط. وكانت معظم علاقات دهوك وعقرة التجارية مع الموصل، اما العمادية فكانت معظم علاقاتها مع هەكارى وايران، كما كانت زاخو تقع على طريق التجارة بين الموصل ومدن اسيا الصغرى (الاناضول)[1]. وتشير السالنامات الى اهمية موقع دهوك التجاري بالنسبة للاطراف المجاورة مما كان له اثر في توسعها العمراني. وترد اشارة ايضا الى وجود سوق خاصة بتجارة الحنطة في دهوك[2]. ولعل احدى اهم المعلومات الواردة في السالنامات هي وجود غرفة تجارة (تجارت أوطەسى) في مركز قضاء عقرة كان رئيسها الاول الحاج حسن افندي واعضاؤها كل من الحاج سليم افندي ومحمد سعيد افندي وخالد افندي[3].

وتميزت بعض القصبات في المنطقة ببعض المنتجات الحرفية فقد اشتهرت زاخو بانتاج شالات المرعز النفيسة التي كانت تصدرها الى الولايات

---

(١) سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص٢٠٧، ٢١٤.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٠٠ وكذلك سالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥هـ، ص٢٠٤. ومن الجدير بالذكر ان سالنامة الموصل لسنة ١٣١٠هـ تقدر حجم الانتاج الزراعي والتبادل التجاري لقضاء دهوك بحدود (٦) ملايين قرش سنويا انظر: سالنامة الموصل لسنة ١٣١٠هـ، ص١٦٣.

(٣) سالنامة الموصل لسنة ١٣٢٥هـ، ص٢٠٢.

المجاورة[1]. كما اشتهرت العمادية بانتاج نوع مرغوب جدا من الشالات التي تستخدم لخياطة السراويل، كما كانت العمادية تنتج ما يلبي احتياجاتها المحلية من المصنوعات الفخارية[2]. وفي سياق الاهتمام بالموارد الطبيعية في المنطقة تتضمن السالنامات اشارة الى الثروة المعدنية فيها. ومن ذلك ما يرد عن وجود معادن الحديد، والرصاص، والنحاس، والكبريت، والفضة، والذهب في العمادية ونواحيها لاسيما في برواري بالا وكلها غير مستغلة[3]. اضافة الى الفحم في قرية سبكي ضمن قضاء دهوك، وكذلك في موقع يدعى (هربول) بين زاخو والجزيرة وقد جرت محاولة لاستغلاله في الموقع الاخير منذ سبعينات القرن التاسع عشر الى حد جلب كميات منه الى بغداد تقدر بحوالي (٥٠٠٠) طن[4].

وتشير سالنامة ١٣١٠هـ الى وجود منابع نفط في اطراف زاخو وبان المجلس البلدي سعى الى تصفيتها ولكنه تخلى عن مسعاه هذا. ويبدو ان دائرة الاملاك الهمايونية (السلطانية) قامت باستغلاله بعد فترة قصيرة حسبما تشير الى ذلك سالنامة ١٣١٢هـ. وتشير سالنامة سنة ١٣٣٠هـ الى منابع نفط اخرى تقع على مسيرة ساعتين من زاخو كان يتم استغلالها عن طريق اعطائها بالالتزام الى الملتزمين[5].

معلومات اخرى: اضافة الى ما سبق من معلومات ادارية واجتماعية واقتصادية اهتمت السالنامات باعطاء معلومات عن جغرافية المنطقة واهم انهارها وجبالها ومظاهرها الطبيعية التي ما تزال قائمة حتى يومنا هذا. كما

---

(١) المصدر نفسه، ص١٩٨.

(٢) سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص //.

(٣) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٠هـ، ص١٣١، سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص٢٥٧.

(٤) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٠هـ، ص١٣١، سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص٢٥٧.

(٥) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٠هـ، ص١٣١، سالنامة الموصل لسنة ١٣٣٠هـ، ص٢١٦.

اهتمت بذكر اهم المعالم الاثارية في المنطقة ومن ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الجسر (العباسي) في زاخو على نهر الخابور واثار القلاع في قرى كواشه وزعفران في قضاء زاخو والتي يعود تاريخها الى ما قبل الاسلام[1]. اضافة الى ذكر المعالم الاثارية في كل من عقرة والعمادية ووصف اسوار قلاعها واطوالها وبواباتها[2]. كما اهتمت السالنامات بذكر المزارات واضرحة الاولياء والصالحين في المنطقة والتي كان يتوافد عليها الزوار في مناسبات معينة او على الدوام. ومن ذلك ضريح وتكية الشيخ عبدالعزيز في عقره وهو احد أبناء الشيخ عبدالقادر الكيلاني، وكانت ادارة الضريح والتكية بيد نقيب الاشراف في بغداد. ومرقدي الشيخ نورالدين البريفكاني والشيخ محمد افندي البريفكاني في قرية بريفكان بقضاء دهوك وقبر النبي ناحوم بن حيفا في القوش، وقبر الشيخ عدي بن مسافر الذي يبجله الايزيديون ويزورونه في نيسان من كل عام في لالش[3]، وغير ذلك من المزارات والاضرحة.

(١) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٢هـ، ص٢٨٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٧٦، ٢٧٨.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٧٩، ٢٨٧.

الخاتمة:

في ضوء ما سبق يمكن القول ان السالنامات العثمانية تشكل مصدرا مهما لدراسة تاريخ المنطقة واحوالها الادارية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية. واذا كانت معلوماتها عن التنظيمات الادارية تفصيلية ودقيقة الى حد ما، فان معلوماتها عن سكان المنطقة واوضاعها الاقتصادية يجب ان تؤخذ بشيء من التحفظ لانها قائمة على اساس التخمين. كما ان معلوماتها ناقصة فيما يخص الضرائب والرسوم في المنطقة واساليب جبايتها، ونظام ملكية الاراضي الزراعية فيها وطبيعة العلاقة بين الفلاحين وكبار الملاكين. كما انها لا تولي اهتماما كبيرا لموضوع العلاقات الاجتماعية في المنطقة.

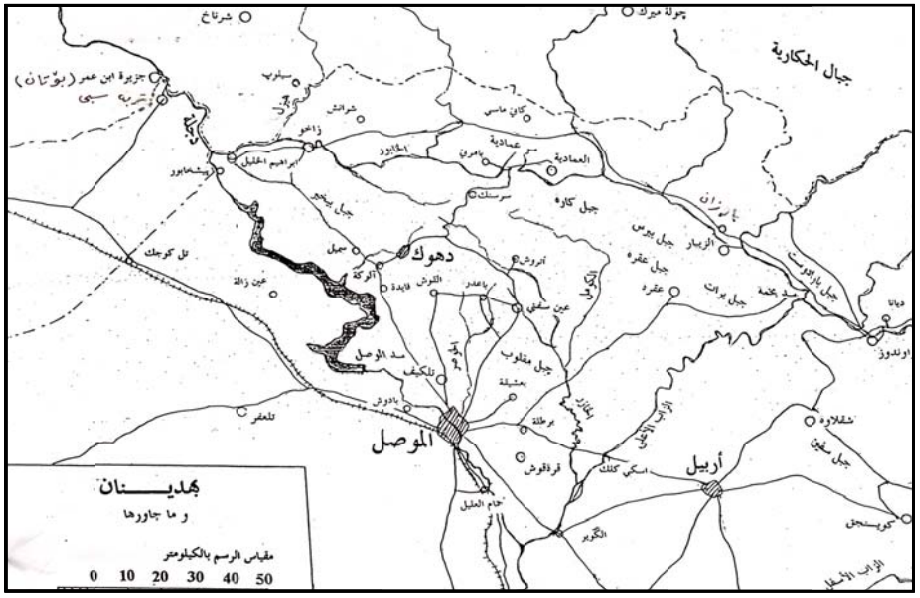
جبال الحكارية
دهوك
الموصل
أربيل
كردستان
و ما جاورها
مقياس الرسم بالكيلومتر
0 10 20 30 40 50

الفصل الثاني
ئاميدي (العمادية)

ئاميـدي مدينـة قديمـة ومشـهورة في كوردسـتان العـراق، وتقـع علـى مسافة (٩٠كـم) الى الشـمال الشـرقي مـن مدينـة دهـوك. وهـي ذات موقـع حصين اذ تقوم على قمة مرتفع صخري شاهق وشـديد الانحـدار في معظـم جوانبه.

كانت ئاميدي في مطلع القرن السادس عشر مركزاً لامارة كوردية قوية هي الامارة البادينانية[١]، التي امتد نفوذها على منطقة واسعة شملت امارة داسني الايزيدية ودهـوك والشـيخان، كمـا اسـتطاعت ان تخضـع الموصـل ذاتهـا لنفوذهـا لسـنوات عديـدة[٢]. ومـع امتـداد النفـوذ العثمـاني الى كوردستان بعد معركة چالديران بـين العثمـانيين والصـفويين سـنة ١٥١٤، اعترف امراء الاسرة البادينانية بـالولاء للعثمـانيين، لكـنهم حـافظوا علـى الاستقلال الذاتي لامارتهم. وكان للامارة جيش قوي[٣] شارك في العديد من

---

(١) ترجع بعض المصادر نشـأة الامـارة الى النصـف الاول مـن القـرن الثـامن الهجري/الثالـث عشـر المـيلادي، عبـاس العـزاوي، تـاريخ العـراق بـين احـتلالين، ج٤ (بغـداد، ١٩٤٩)، ص٢٨٣؛ محفوظ العباسي، امارة بهدينان العباسية، (الموصل، ١٩٦٩)، ص٥.

(٢) شـرفخان البدليسـي، شـرفنامة، ترجمـة مـلا جميـل بنـدي روذبيـاني (بغـداد، ١٩٥٣)، ص١٤٠–١٤١؛ عماد عبدالسلام رؤوف، الموصل في العهد العثمـاني: فـترة الحكـم المحلـي ١٣٣٩–١٢٤٩هـ/١٧٢٦–١٨٣٤م، (النجف، ١٩٧٥)، ص١٦٠.

(٣) قدر الرحالة الفرنسي تافرينيه عدد افراد جيش امـارة بهـدينان بمـا يـتراوح بـين ٨٠٠٠ و ١٠٠٠٠ رجل، جان بابتيست تافرنيه، العراق في القرن السابع عشر، ترجمة بشير فرنسيس وكوركيس عواد، (بغداد، ١٩٤٤)، ص١١٨.

الحملات العسكرية العثمانية، ومن ضمنها حملة السلطان مراد الرابع (١٦٢٣–١٦٤٠) لاسترداد بغداد من الصفويين سنة ١٦٣٨[١]. واستخدم العثمانيون القاب "مير ميران" و "باشا" في مخاطباتهم ومراسلاتهم مع امراء بادينان[٢]، الذين استمرت امارتهم لحين سقوطها سنة ١٨٤٢م على يد والي الموصل محمد باشا اينجه بيرقدار[٣]. واصبحت ئاميدي تابعة بعد ذلك الى الموصل حتى سنة ١٨٤٩م، ثم انفصلت عن الموصل وصارت من توابع سنجق حكاري في ولاية وان، وعادت بعد اكثر من اربعين سنة لتصبح من توابع الموصل مرة اخرى[٤]، وظلت كذلك حتى نهاية عهد السيطرة العثمانية اواخر سنة ١٩١٨م.

الادارة العثمانية في ئاميدي:

كانت (العمادية) خلال السنوات ١٨٩٢–١٩١٢م مركز قضاء تابع لسنجق (أي لواء) الموصل، وهو مركز ولاية الموصل. وحسبما ذكرت سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م فان (العمادية) كانت مركز قضاء من الدرجة الاولى، بينما كان قضاء زاخو من الدرجة الثانية،

---

(١) محمد امين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة محمد علي عوني، ج١، (بغداد، ١٩٦١)، ص١–٢.

(٢) العباسي، المصدر السابق، ص٦٩–٧٤.

(٣) عبدالعزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث، (القاهرة، ١٩٦٨)، ص١١٠–١١١.

(٤) العزاوي، المصدر السابق، ج٧، (بغداد، ١٩٥٥)، ص٣٨. ومن الجدير بالذكر ان نوار يذكر ان (العمادية ألحقت بالموصل مرة اخرى في نهاية سبعينات القرن التاسع عشر، لكن هذا الرأي غير دقيق بدلالة عدم ورود اسم (العمادية) ضمن اقضية الموصل في سالنامة الموصل لسنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م. بشأن رأي نوار راجع: نوار، المصدر السابق، ص١١١.

وقضاء عقرة من الدرجة الثالثة[1]. وحسب نفس السالنامة فان اراضي قضاء (العمادية) كانت تقع بين الحدود مع قضاء زاخو غرباً، وناحية الزيبار شرقاً، وقضاء دهوك جنوباً وسنجق حكاري شمالاً[2]. وكان يتبع مركز قضاء (العمادية) خمس نواحي هي: داودية، بروواري بالا، بروواري ژير، نيروه، ريكان[3]، واوردت سالنامة سنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م احصائية عن مجموع القرى في القضاء وهي (٣٦٦) قرية موزعة ما بين (٤٣) قرية تابعة لمركز قضاء (العمادية) و (٦١) قرية تابعة لناحية بروواري بالا، و (٣٥) قرية تابعة لناحية بروواري ژيرێ، و (٥٧) قرية تابعة لناحية ريكان، و (٣٥) قرية تابعة لناحية نيروه، و (١٣٥) قرية تابعة لناحية داودية[4].

كان الجهاز الاداري في القضاء يتألف من القائمقام، الذي يُعد اعلى سلطة ادارية في داخل القضاء، ومن عددٍ من الموظفين الاساسيين وهم حاكم محكمة البداءة، الذي يُذكر في السالنامات بلقب (نائب)، والمفتي، ومدير المال، وكاتب التحريرات. ويكون هؤلاء عادة اعضاء طبيعيون في مجلس ادارة القضاء الذي يترأسه القائمقام[5]. اما الاعضاء المنتخبون فهم اربعة من السكان المحليين، من المسلمين وابناء الطوائف الاخرى.

---

(١) موصل ولايتي سالنامةسي، ١٣٢٥هـ، ص١٩٤، ١٩٧، ٢٠١ (سنشير الى السالنامات في الهوامش اللاحقة بالرمز م. و. س).

(٢) م. و. س، ١٣١٢هـ، ص٢٧٦، م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٦، وقد ورد في هاتين السالنامتين ان حدود (العمادية) هي مع حكاري جنوباً ومع دهوك شمالاً والصحيح هو العكس تماماً، ويبدو ان الخطأ ناجم عن خطأ مطبعي.

(٣) م. و. س، ١٣١٠هـ، ص١٧٤؛ م. و. س، ١٣١٢هـ، ص١٥٠–١٥١؛ م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٦.

(٤) م. و. س، ١٣٣٠هـ، ص٢٠٩.

(٥) م. و. س،١٣١٠هـ، ص١٧٣؛ م. و. س، ١٣١٢هـ، ص١٤٩؛ م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٤؛ م. و. س، ١٣٣٠هـ، ص٢٠٤.

ففي سالنامة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م كان الاعضاء المنتخبون كل من عبدالعزيز آغا، حاجي قاسم آغا، يوسب آغا، شوعا آغا[١]. وفي سالنامة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م كل من: مصطفى افندي، اسماعيل افندي، ايشو آغا، اما العضو الرابع فكان مقعده شاغراً (منحل)[٢]. وفي سالنامة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م كل من: شعبان آغا، اسماعيل آغا، توما آغا، خواجه دانيال[٣]. وفي سالنامة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م كل من: حاجي حامد آغا، شعبان آغا، طوبا؟(ربما طوبيا) آغا، موشي آغا[٤].

كان حاكم البداءة يلي القائمقام من حيث الترتيب في القضاء، وكان ملاك المحكمة او الهيئة العدلية (عدلية هيئتي) يتألف حسب سالنامة سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م من الحاكم احمد حمدي افندي، وعضوين هما مصطفى افندي الذي يشغل مهمة محقق (مستنطق) في الوقت نفسه، وموشي آغا، ومعاون المحقق محمد افندي، والكاتب الاول (باشكاتب) خليل افندي، وكاتب ثاني هو مصطفى افندي، واثنين من المباشرين (أي المحضرين) وهما عبدالهادي آغا وطاهر آغا، وبواب المحكمة (أوطه‌چى) حسين آغا[٥]. وليس في السالنامات اللاحقة تغييرات مهمة تذكر بصدد محكمة العمادية باستثناء ما ورد في سالنامة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م عن ملاك محكمة اخرى استحدثت مؤخراً، كما يبدو، وهي المحكمة الشرعية. وكان يرأسها القاضي علي حيدر افندي، الذي كان رئيساً لمحكمة البداءة في الوقت نفسه. وكان في المحكمة الشرعية كاتب اول وكاتب ثاني ومُحضر[٦].

---

(١) م. و. س، ١٣١٠هـ، ص١٧٣.

(٢) م. و. س، ١٣١٢هـ، ص١٤٩.

(٣) م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٤.

(٤) م. و. س، ١٣٣٠هـ، ص٢٠٤.

(٥) م. و. س، ١٣١٠هـ، ص١٧٤.

(٦) م. و. س، ١٣٣٠هـ، ص٢٠٤.

اما الشؤون المالية في القضاء فكانت من مسؤولية مدير المال الذي يترأس قسم الشؤون المالية (مال قلمي) في القائمقامية. ويتبعه عادة معاون، وامين صندوق، ومأمور جباية (تحصيل مأموري)، وكاتب[1]. وكانت مهمة المراسلات بين مركز قضاء العمادية ومركز لواء الموصل، او النواحي التابعة لقضاء (العمادية) مسؤولية كاتب التحريرات. وهناك موظفون آخرون في مركز القضاء اقل مرتبة ممن سبق ذكرهم، ومن هؤلاء مأمور النفوس وكاتبه، ومأمور الاوقاف، وكاتب الطابو، ومأمور الدين العام العثماني "ديون عمومية مأموري"[2]، مأمور تابع لدائرة انحصار التبغ "رژي محافظة مأموري"[3]. وكانت مهمة الحفاظ على الامن والنظام من مسؤولية دائرة الجندرمة (ضابطه دائره‌سي) التي يترأسها عادة ضابط برتبة نقيب (يوزباشي)، او ملازم اول[4]

وترد في السالنامة اشارة مقتضبة عن بلدية العمادية. فقد ذكرت سالنامة سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م اسم رئيس البلدية فقط، وهو سعدالله آغا[5]. اما سالنامة سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م فقد ذكرت رئيس البلدية شعبان آغا وكاتب البلدية خالد افندي[6]. في حين اشارت سالنامة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م الى ان ملاك دائرة البلدية كان يتألف من شعبان آغا رئيساً فخرياً، وخالد

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٠٥؛ م. و. س، ١٣١٢هـ، ص١٤٩.

(٢) م. و. س، ١٣١٢هـ، ص١٥٠؛ م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٤.

(٣) م. و. س، ١٣١٢هـ، ص١٥٠؛ م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٤. وتذكر السالنامة الاخيرة انه كان بمعية هذا المأمور ٤ عمال او حراس "قولچي".

(٤) م. و. س، ١٣١٠هـ،ص١٧٤؛ م. و. س، ١٣١٢هـ، ص١٥٠؛ م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٤.

(٥) م. و. س، ١٣١٠هـ، ص١٧٤.

(٦) م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٤.

افندي كاتباً، وعضوين هما: حاجي حامد افندي، وحاجي مصطفى افندي[1]، لكن السالنامات لا تذكر اية معلومات اخرى عن مهام دائرة البلدية في العمادية او خدماتها.

اما ادارة النواحي التابعة لقضاء العمادية فكانت تتمثل في مدير الناحية والكاتب عادة، وفي ناحيتي داودية وبرواري بالا يُذكر ايضاً وجود امين للصندوق في كل واحدة منهما، كما يوجد في الاخيرة منهما مأمور لدائرة انحصار التبغ "رژي" يعمل تحت امرته ثمانية عمال او حراس "قولجي"[2]. وتذكر سالنامة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م ما تسميه بالهيئة التحصيلية في قضاء العمادية تتألف من كاتب ضرائب "ويركو كاتبي" ناحية داودية ومعه اثنين من الجباة الخيالة "سواري تحصيلدار". ومن كاتب ضرائب ناحية برواري ژيري ومعه اثنين من الجباة المشاة "پيادة تحصيلدار"[3]. وتشير السالنامات الى ان مديري ناحيتي برواري بالا وبرواري ژيرىٚ كان يتم اختيارهما من اسر بارزة "خاندان" فيهما[4].

الحالة الجغرافية والعمرانية:

تذكر السالنامات بعض المعلومات الجغرافية والتاريخية عن موقع (العمادية) والتضاريس الجغرافية في القضاء، وتأثير ذلك على التوزيع الجغرافي للقرى فيه. اما المعلومات عن الحالة العمرانية فهي قليلة.

تحدد السالنامات موقع القضاء بانه يقع في الطرف الشمالي الاقصى من ولاية الموصل، وبأن موقع القضاء يبعد عن مركز الولاية (أي مدينة

---

(١) م. و. س، ١٣٣٠هـ، ص٢٠٥.

(٢) م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٥.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) م. و. س، ١٣١٠هـ، ص١٧٥؛ ١٤١٣هـ، ص٢٧٧.

الموصل) مسيرة (٢٤) ساعة. وتصف (العمادية) بأنها على شكل قلعة مستحكمة على صخرة جسيمة لها مدخلان فقط اولهما باب الزيبار "زيبار قبوسي" والثاني باب الموصل "موصل قبوسي"[١]. وتذكر ايضاً بان بنائها يرجع الى اوائل القرن السادس الهجري/الثاني عشر الميلادي، وكان ذلك من قبل حاكم الموصل ومؤسس دولة الاتابكة عمادالدين زنكي (٥٢١-٦٣١هـ/١١٢٧-١٢٣٣م) وبأنها سميت "العمادية" نسبة اليه، وتغفل الاشارة الى ان موقعها كان مأهولاً قبل ذلك بوقتٍ طويل جداً[٢].

اما بالنسبة لاراضي القضاء فانها جميلة عموماً مع وجود مناطق صالحة للزراعة ووديان جميلة، كما ان قسماً من اراضي ناحية داودية تُعد اراضي جرداء (صحرادن معدودر). وبسبب طبيعة اراضي القضاء فان اكثرية القرى تُبنى في المناطق الصالحة للزراعة في الجبال والوديان، ويقع بعضها في ارض منبسطة. اما الجبال الكائنة في داخل القضاء فانها متفرعة من جبال هه‌كارى ، ومنها جبل "گاره" و "سه‌ر عمادية" و "تبش". كما ان جبل "شيرين" المشهور يمتد الى داخل ناحيتي نيروه وريكان ايضاً. اما اعلى جبل في القضاء فهو جبل "گاره". وفي القضاء مصادر جيدة للمياه، إذ يخترقها نهر الزاب الكبير القادم من حكاري، ونهر خويبر (أي الخابور) من زاخو، حيث يتجه الاول منهما نحو الجنوب والثاني نحو الغرب. وهناك نهر آخر ينبع من اعالي قضاء العمادية ويسقي المزارع والبساتين المجاورة، وهو نهر "روبار" الذي يصب في الزاب الكبير. فضلاً عن جداول عديدة تجري في الوديان تصب مياهها في نهري الزاب ودجلة[٣].

---

(١) م. و. س، ١٣١٠هـ، ص١٧٥؛م. و. س، ١٣١٢هـ، ص٢٧٦؛ م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٦.

(٢) راجع وقارن: م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٦؛ م. و. س، ١٣٣٠هـ، ص٢٠٧؛ صديق الدملوجي، امارة بهدينان الكردية او امارة العمادية، ط٢ (اربيل، ١٩٩٩)، ص٥.

(٣) م. و. س، ١٣٣٠هـ، ص٢٠٨.

ومن خلال المعلومات الواردة في السالنامات عن الحالة العمرانية (للعمادية) نفسها، يبدو جلياً ان المدينة لم تكن في وضع تحسد عليه في ظل الحكم العثماني فقد تراجعت احوال المدينة وتدهورت منذ ان خسرت مكانتها كمركز امارة كوردية مستقلة عندما قضى العثمانيون على الامارة البادينانية سنة ١٨٤٢م. وتذكر السالنامات ان (العمادية) كانت فيما مضى مدينة عامرة كثيرة السكان كما يُستدل على ذلك من الخرائب والآثار القديمة فيها[١]. اما خلال الفترة التي تغطيها السالنامات، أي بين ١٨٩٢–١٩١٢م، فأن (العمادية) كانت قصبة صغيرة ليس الا. ففي سالنامة سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م اشارة الى ان في العمادية نحو (١٦٠) داراً (خانه) مسكونة وبقيتها خرائب، بل حتى ان بعض اجزاء بناية مقر القائمقامية (حكومت قوناغي) كانت خربة[٢]. وقدرت سالنامة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م عدد الدور المأهولة في العمادية بنحو (٢٠٠) دار وبضعة مساجد وجوامع[٣]. ويبدو ان (العمادية) بدأت تشهد توسعاً تدريجياً منذ مطلع القرن العشرين بدليل ان سالنامة سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م قدرت عدد الدور المأهولة فيها بنحو (٥٠٠) دار، اضافة الى عدد من المساجد والجوامع، مع سوق صغيرة فيها ما بين (٤٠–٥٠) دكان[٤]. اما سالنامة سنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م فلا تذكر شيئاً عن الحالة العمرانية في قصبة (العمادية) معللة ذلك بعدم الحصول على معلومات في هذا الشأن[٥].

---

(١) م. و. س، ١٣١٠هـ، ص١٧٥؛ م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٦.

(٢) م. و. س، ١٣١٠هـ، ص١٧٥.

(٣) م. و. س، ١٣١٢هـ، ص٢٧٦.

(٤) م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٦.

(٥) م. و. س، ١٣٣٠هـ، ص٢٠٧.

الاحوال الاجتماعية والاقتصادية:

ثمة معلومات مفيدة في سالنامات الموصل العثمانية عن الاحوال الاجتماعية والاقتصادية في قضاء (العمادية)، الا ان العقبة التي تواجه الباحث هي عدم وجود ارقام دقيقة يعول عليها في تلك السالنامات عن السكان او حجم النشاط الاقتصادي. ولا يقتصر هذا الامر على العمادية، بل يشمل ولايات والوية واقضية عديدة في الدولة العثمانية لم تعرف عمليات احصاء السكان، او مسح الانشطة الاقتصادية للسكان، او الموارد الاقتصادية بشكل وافٍ طيلة العهد العثماني. وفضلاً عن ذلك لا تتطرق السالنامات الى الضرائب والرسوم التي كان سكان العمادية، وغيرها من الاقضية الكوردية، يدفعونها للسلطات العثمانية.

قدرت سالنامة سنة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م اجمالي عدد السكان (والمقصود هنا الذكور فقط) في القضاء بـ(١٢٨٢٢)مسلم و (١٠٠٧)مسيحي كاثوليكي، و (٢٢١) موسوي (أي يهودي) و (٢٨) مسيحي بروتستانتي[١]، أي ما مجموعه (١٤٠٧٨) من الذكور. اما سالنامة سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م فقد اشارت عند حديثها عن قصبة العمادية، الى وجود (٣٨٦٣) مسلم و (٦٥٦) مسيحي كلداني[*]، و (٨٧) موسوياً[٢]، أي ما مجموعه (٤٦٠٦) من الذكور. بينما ينخفض الرقم قليلاً في سالنامة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م الى ما مجموعه (٤٢٥٧) من الذكور بواقع (٣٥٨٣) من المسلمين و (٥٥٤) من السريان[**]، و (١٢٠) من الموسوية (أي اليهود)[٣]. علماً بأن السالنامة الاخيرة تعترف بأن الاحصاء لم يشمل

---

(١) م. و. س، ١٣١٢هـ، ص٢٧٦.

(*) اطلقت تسمية الكلدان على السريان النساطرة الذين تحولوا الى الطائفة الكاثوليكية.

(٢) م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٦.

(**) تستخدم تسمية "السريان" لوحدها للدلالة على اليعاقبة الكاثوليك.

(٣) م. و. س، ١٣٣٠هـ، ص٣٣٠-٣٣١.

عدداً كبيراً من السكان، لاسيما ابناء العشائر غير المستقرة والقرى النائية جداً. ويبدو واضحاً مما سبق صعوبة اعطاء رقم دقيق عن السكان في تلك الفترة.

كان معظم اهالي قضاء ئاميدي من الكورد المسلمين على المذهب الشافعي، فضلاً عن وجود اعداد من الكلدان والنساطرة (الاثوريين) واليهود والايزيدية. وكانت اللغة الكوردية هي السائدة في المنطقة، وكان بعض وجهاء قصبة العمادية والقضاء يعرفون التركية ايضاً[1]. وقد سبقت الاشارة الى وجود دائرة بلدية في العمادية دون تفاصيل اخرى. اما بالنسبة للخدمات التعليمية فقد كانت محدودة هي الاخرى تقريباً، اذ لا يرد ذكر للمدارس في القضاء عموماً. إلا ان سالنامة سنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م تذكر اسم معلم مدرسة رسمية (مكتب) هو حاجي خضر افندي، الامر الذي يعني وجود مدرسة ابتدائية صغيرة في قصبة (العمادية). كما تذكر اسم ثلاثة مدرسين، وهو لقب اطلق على الذين يقومون بالتدريس في المدارس الدينية الملحقة بالمساجد او الجوامع، وهؤلاء هم: توفيق افندي، وجواد افندي، وحاجي مصطفى افندي. وكان المعلم المذكور والمدرسون الثلاثة اعضاء في هيئة معارف "معارف قومسيوني" في ئاميدي يترأسها رشدي افندي[2]، الا ان تلك السالنامات لا تضيف اية معلومات اخرى في هذا الصدد.

ومما له علاقة بالحياة الاجتماعية ايضاً اشارة السالنامات الى ان اهالي العمادية، وبسبب جوها الحار صيفاً، كانوا يخرجون للاصطياف في البساتين والمزارع الواقعة بالقرب منها، او في بعض المناطق التي يكون الجو لطيفاً فيها مثل "مزيركه" و "روبار" و "سەري ئاميدي"[3].

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٠٨؛ م. و. س، ١٣١٢هـ، ص٢٧٦؛ م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٦.
(٢) م. و. س، ١٣٣٠هـ، ص٢٠٥.
(٣) المصدر نفسه، ص٢٠٧؛ م. و. س، ١٣١٢هـ، ص٢٧٧؛ م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٦.

اما بالنسبة للحياة الاقتصادية فان الزراعة كانت تشكل المورد الاساسي لمعيشة معظم سكان قضاء العمادية. وكانت المحاصيل الزراعية في القضاء متنوعة ووفيرة. وتشمل القائمة الحنطة والشعير والرز والذرة والحمص والعدس وغيرها من الحبوب، والتين والتفاح والعرموط والمشمش والاجاص والرمان والجوز واللوز والتوت والقطن والتبغ وغير ذلك[1].

وكان في قصبة (العمادية) العديد من الحرفيين والتجار، وكانت منتجات الحرفيين تلبي الاحتياجات المحلية، وهي محدودة طبعاً في ضوء قلة عدد السكان، من بعض المنتجات. وقد اشتهرت ئاميدي بانتاج الاواني والاوعية الفخارية، ونوع جيد من الشال الذي تصنع منه السراويل "شلوارلق شالي"[2]. اما التجارة فيبدو انها كانت محدودة جداً بين (العمادية) وتوابعها نظراً لعدم وجود طرق المواصلات ووعورتها[3]، ولكن التجارة كانت نشطة مع مناطق ابعد، لاسيما مع ايران عن طريق حكاري. وكانت الصادرات الاساسية هي العسل والزبيب والتبغ التي تلقى رواجاً في ايران ويُصدر قسم منها من هناك الى روسيا القيصرية[4]. وترد في سالنامة سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م اشارة الى تصدير القطن من قضاء ئاميدي ايضاً[5].

ونظراً لوجود اشجار التوت في مناطق متفرقة من القضاء فان بعض الاهالي كانوا يستفيدون ايضاً من تربية دودة القز لانتاج خيوط الحرير، وكان الدخل المتحقق من ذلك هو ما بين (٥٠٠٠–١٠٠٠٠) قرش سنوياً

---

(١) م. و. س، ١٣١٢هـ، ص١٩٦؛ م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٦؛ م. و. س، ١٣٣٠هـ، ص٢٠٩.

(٢) م. و. س، ١٣٣٠هـ، ص٢٠٧.

(٣) م. و. س، ١٣١٢هـ، ص٢٧٧؛ م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٦.

(٤) م. و. س، ١٣٣٠هـ، ص٢٠٩.

(٥) م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٦.

حسبما ورد في سالنامتي ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، ١٣١٢هـ/١٨٩٤م[١]. ويبدو ان الاهتمام استمر بتربية دودة القز بحيث قدرت سالنامة سنة ١٣٢٤هـ/١٩٠٧م الدخل المتحقق من انتاج خيوط الحرير في القضاء ما بين (٣٠٠٠٠-٣٥٠٠٠) قرش[٢].

واخيراً فأن في السالنامات اشارات الى وجود معادن عديدة في انحاء مختلفة من القضاء (العمادية) لم يتم استغلالها بعد. ومن تلك المعادن الحديد، والرصاص، والنحاس، والفضة، والذهب[٣]. وخلافاً لذلك فان اهالي القضاء، وخاصة في القرى الجبلية، كانوا يستفيدون كثيراً من اخشاب الاشجار التي تغطي الجبال[٤]

(١) م. و. س، ١٣١٠هـ، ص١٧٥؛ م. و. س، ١٣١٢هـ، ص٢٧٧.
(٢) م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٦.
(٣) م. و. س، ١٣١٠هـ، ص١٧٦؛ م. و. س، ١٣٢٥هـ، ص١٩٦.
(٤) م. و. س، ١٣٣٠هـ، ص٢٠٨.

الفصل الثالث
زاخـــو

لا تسعفنا المصادر والدراسات التاريخية عن الكورد وكوردستان بمعلومات وافية عن اوضاع زاخو[1] في العهد العثماني. والواقع ان المعلومات المتوفرة عنها لا تتجاوز كونها لمحات سريعة عن اوضاعها السياسية حصراً. ومن هنا تتضح اهمية السالنامات (أي الكتب السنوية) الخاصة بولاية الموصل في تسليط الضوء على اوضاع زاخو، وكانت زاخو في هذه الفترة (١٨٩٠–١٩١٢) مركز قضاء تابع لسنجق (أي لواء) الموصل، والذي كان يشكل بدوره، مع سنجقي كركوك والسليمانية وتوابعهما، ولاية الموصل العثمانية.

قبيل دخولها تحت السيطرة العثمانية بفترة قصيرة كانت منطقة زاخو قد ضمت الى امارة بادينان الكوردية في العمادية[2]. ويعد دخولها تحت السيطرة العثمانية في حدود عام ١٥١٥م اكتسبت زاخو وضعاً جديداً حيث صارت سنجقاً (أي لواءً) ضمن ولاية ديار بكر التي اسسها العثمانيون في عام ١٥١٨م[3]. وتشير الوثائق العثمانية اللاحقة في القرن السادس عشر الى انها اصبحت سنجقاً ضمن ولاية الموصل. فهناك اشارة في دفتر الطابو العثماني المرقم (١٩٥) والمؤرخ في ٩٤٦هـ/١٥٣٩–١٥٤٠م، الخاص بولاية الموصل، إلى ان زاخو كانت مركز لواء او سنجق عثماني في

---

(١) هي الان مركز قضاء تابع لمحافظة دهوك في كوردستان العراق، وتقع الى الشمال الغربي من دهوك على مسافة ٤٠ كم تقريباً.

(٢) الكورد في دائرة المعارف الاسلامية (هەولير، ١٩٩٩)، ترجمة حميد ريبوار، ص٧٣.

(٣) للتفاصيل ينظر: علي شاكر علي، المصدر السابق، ص١٠٤–١٠٨.

تلك الولاية[1]. وتكرر نفس المعلومة في دفتر الطابو المرقم (٣٠٨) والمؤرخ في ٩٦٥هـ/١٥٥٧م[2] واستمر وضعها كذلك في النصف الثاني من القرن السادس عشر[3]. ويبدو انها عادت بعد ذلك واصبحت من توابع امارة بادينان مرة اخرى واستمرت كذلك حتى سقوط تلك الامارة في عام ١٨٤٢م وفرض الحكم العثماني المباشر على المنطقة، والذي استمر حتى دخول قوات الاحتلال البريطاني الى زاخو في اواخر تشرين الثاني عام ١٩١٨م وتعيين اول معاون وحاكم سياسي فيها في مطلع كانون الاول من ذلك العام[4].

وبعد هذه المقدمة نعود الى سالنامات ولاية الموصل العثمانية في محاولة لعرض المعلومات الواردة فيها عن زاخو وفقاً للتصنيف الذي اشرنا اليه.

الادارة العثمانية في زاخو:

كانت قصبة زاخو خلال الاعوام ١٨٩٠–١٩١٢م مركز قضاء تابع للواء الموصل. وكانت اراضي قضاء زاخو تقع بين ولايتي وان وبدليس شمالاً، وولاية ديار بكر غرباً، وقضائي دهوك والعمادية جنوباً[5]. وحسب

---

(١) راجع الورقة ٤٩ من دفتر طابو ولاية الموصل المرقم ١٩٥. نقلاً عن خليل علي مراد، تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني ١٦٣٨–١٧٥٠، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، ١٩٧٥، ص٥٢.

(٢) المديرية العامة لارشيفات الدولة في تركيا، دائرة الارشيف العثماني؛ وثائق عن الموصل وكركوك ١٥٢٥–١٩١٩، (انقرة، ١٩٩٣)، ص٨٠. (وهذا المصدر مطبوع بالتركية اللاتينية مع صورة لنصوص الوثائق بالتركية العثمانية القديمة).

(٣) علي شاكر علي، المصدر السابق، ص١٠٤–١٠٨.

(٤) عبدالمنعم الغلامي، ثورتنا في شمال العراق ١٩١٩–١٩٢٠، (بغداد، ١٩٦٦)، ج١، ص٣٤.

(٥) س. و. م، ١٣١٢هـ، ص٢٨٧ و ١٣٢٥هـ، ص١٩٨.

سالنامة ولاية الموصل لعام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م كانت تتبع قضاء زاخو ناحية واحدة هي ناحية سليفاني[١]، ويتكرر اسم هذه الناحية في سالنامة ١٣١٠-١٨٩٢م[٢]، بينما ذكرت سالنامة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م ان الناحية التابعة لقضاء زاخو هي ناحية سندي گلى[٣] اما في سالنامات عامي ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م و ١٣٣٠هـ/١٩١٢م فيرد ذكر ناحيتين تابعتين لقضاء زاخو هما سليفاني وسندي گلى[٤]، مع ملاحظة ان السالنامة الاخيرة تنفرد بذكر عدد القرى التابعة لكل ناحية حيث كانت تتبع قصبة زاخو وناحية سليفاني (١٠٩) قرية وناحية سندي گلى (٧٢) قرية[٥].

لم تكن الادارة العثمانية في قضاء زاخو تختلف كثيراً عن غيرها من الاقضية العثمانية سواء ضمن ولاية الموصل او الولايات العثمانية الاخرى.

فقد كان القائمقام يمثل اعلى سلطة ادارية ضمن حدود القضاء، وهو يترأس في الوقت ذاته مجلس ادارة القضاء الذي يتألف عادة من سبعة او ثمانية اعضاء، عدا القائمقام. ويكون نصف الاعضاء من كبار موظفي القضاء ويشار اليهم في السالنامات بوصفهم اعضاء طبيعيين في المجلس اما النصف الاخر فهم الاعضاء المنتخبون من بين الاهالي ويكون اثنان من هؤلاء من المسلمين والثالث والرابع مسيحي ويهودي. وعلى سبيل المثال فان اعضاء مجلس ادارة قضاء زاخو حسب اول سالنامة من سالنامات الموصل، وهي سالنامة عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م هم: القائمقام

---

(١) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١٠٨.

(٢) س. و. م، ١٣١٠هـ، ص١٥٧.

(٣) س. و. م، ١٣١٢هـ،ص١٥٢.

(٤) س. و. م، ١٣٢٥هـ، ص١٩٨؛ ١٣٣٠هـ، ص٢١٧.

(٥) س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص٢١٧.

سعيد بك افندي، والنائب (أي القاضي او الحاكم) مولود افندي، ومدير المال كريم افندي، وكاتب التحريرات (كان منصبه شاغراً حينئذ). اما الاعضاء المنتخبون من بين الاهالي فهم عبدالحليم افندي، ومصطفى چلبى، وخواجه يوسف افندي، وخواجه شموئيل افندي[1]. اما في اخر سالنامة عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م فكان اعضاء مجلس ادارة القضاء هم: القائمقام علي نيازي افندي رئيساً، والنائب مصطفى افندي عضواً، والمفتي حاجي قاسم افندي عضواً، ومدير المال فخرالدين افندي عضواً، وكاتب التحريرات (اي المراسلات) عبدالكريم افندي عضواً. اما الاعضاء المنتخبون من بين الاهالي فكانوا كلاً من حاجي احمد آغا، وعلي آغا، وميناس آغا، وشلوم آغا[2].

وكان النائب، أي القاضي او الحاكم، يلي القائمقام من حيث المرتبة. وكان في قضاء زاخو محكمة بداءة (محكمة بدايت) يتألف ملاكها من رئيس المحكمة ورئيس كتاب (باش كاتب) وكاتب ومحقق (مستنطق) ومعاون محقق (مستنطق معاوني)، وعضوين من الاهالي احدهما مسلم، واثنين من المحضرين او مأموري التنفيذ (اجرا مباشري)، وفراش المحكمة (اوطه‌جى)[3]. وتنفرد سالنامة عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م بالاشارة الى وجود محكمة ثانية في قضاء زاخو هي المحكمة الشرعية، وكان قاضيها حينئذ النائب مصطفى مختار افندي الذي كان رئيساً لمحكمة البداءة ايضاً. وكان ملاك المحكمة الشرعية يتألف من رئيس كتاب (باش كاتب)، وكاتب ثاني، ومُحضر[4].

---

(١) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١٠٨.

(٢) س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص٢١٢.

(٣) راجع وقارن، س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١٠٨، ١٣١٠هـ، ص١٥٦، ١٣١٢هـ، ص١٥٢.

(٤) س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص٢١٢.

والى جانب من ورد ذكرهم اعلاه فان السالنامات تذكر بقية صغار الموظفين في القضاء. فقد كان يتبع مدير المال مثلاً معاون ومأمور تحصيل. وكاتب وامين صندوق. وهناك "قلم نفوس" القضاء، الذي يهتم بتسجيل السكان والولادات والوفيات وغيرها، ويضم اثنين من الموظفين هما مأمور النفوس، وكاتب النفوس. وهناك ايضاً كاتب الضرائب (ويركو كاتبي) وكاتب الطابو، ومدير التلغراف (البرق)[1]. والى جانب هؤلاء كان هناك موظفون مرتبطون بدوائر ومؤسسات خاصة في الدولة العثمانية. فقد كان هناك مأمور للديون العمومية يتبع ادارة الديون العمومية العثمانية التي تأسست في نهاية عام ١٨٨١م لاستحصال الديون الاجنبية التي بذمة الدولة العثمانية، وقد خصصت الدولة العثمانية ايرادات رسوم معينة لجبايتها من قبل تلك الادارة[2] كما كان في قضاء زاخو موظف اخر تابع لشركة انحصار التبغ "الريجي" التي بدأت باستثمار احتكار التبغ في الدولة العثمانية اعتباراً من ايار عام ١٨٨٣م[3].

وتشير كل سالنامات الموصل الى وجود دائرة بلدية في قضاء زاخو، ولكنها تختلف في ذكر ملاك تلك الدائرة. ففي سالنامة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م كانت بلدية زاخو تتألف من عارف آغا رئيساً واربعة اعضاء هم: طاهر آغا، وحسن آغا، وخواجه ايشو افندي، وخواجه ايليا افندي[4]. بينما كان ملاكها في سالنامة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م يتألف من عبدالقادر آغا رئيساً

---

(١) راجع وقارن، س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١٠٨–١٠٩، ١٣١٠هـ، ص١٥٦–١٥٧، ١٣١٢هـ، ص١٥١–١٥٢، ١٣٢٥هـ، ص١٩٧، ١٣٣٠هـ، ص٢١٢–٢١٣.

(٢) راجع مثلاً عن مأمور الديون العمومية، س. و. م، ١٣١٢هـ، ص١٥٢.

(٣) راجع مثلاً عن مأمور الريجي (او الرذي حسبما ورد في السالنامات)، س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١٠٩.

(٤) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١٠٨.

والكاتب سليمان افندي[1] اما في سالنامة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م فقد تألفت من الشخصين السابقين اضافة الى اربعة اعضاء هم: طاهر آغا وحسن آغا، وملكو آغا، وشاول آغا[2] وفي سالنامة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م كان رئيس البلدية هو حاجي آغا زادة محمد آغا، والكاتب مولود افندي، وعضوية حسن آغا، وحاجي صالح آغا، ويوسف آغا[3]. اما سالنامة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م فلا تذكر سوى رئيس بلدية زاخو محمد آغا، وربما هو نفس الشخص الوارد ذكره في السالنامة السابقة، والكاتب محمد افندي[4].

وكانت مسألة المحافظة على الامن في زاخو من مسؤولية قوات الدرك (الضبطية او الضابطة) ولا ترد في السالنامات معلومات عن هؤلاء باستثناء ذكر الاسم الاول للضباط او الضابطين اللذين يتوليان أمر قيادة قوات الضابطة، وتتراوح رتبهم بين ملازم ونقيب (يوزباشي)[5] كما كانت زاخو مقراً للطابور (أي الفوج) الرابع من اللواء ٩٦ لقوات الاحتياط (الرديف)[6].

اما بالنسبة لادارة النواحي التابعة للقضاء فلا ترد سوى اشارة واحدة في سالنامة عام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م الى مدير ناحية سندي گلى وهو فخري عبدي آغا[7].

---

(١) س. و. م، ١٣١٠هـ، ص١٥٦.
(٢) س. و. م، ١٣١٢هـ، ص١٥٢.
(٣) س. و. م، ١٣٢٥هـ، ص١٩٧.
(٤) س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص٢١٣.
(٥) راجع وقارن، س. و. م، ١٣١٠هـ، ص١٥٧، ١٣١٢هـ، ص١٥٢.
(٦) س. و. م، ١٣٢٥هـ، ص١٧٦.
(٧) س. و. م، ١٣١٢هـ، ص١٥٢.

الحالة العمرانية والمعالم الاثرية:

تقدم السالنامات معلومات مفيدة جداً، رغم قلتها، عن الحالة العمرانية والمعالم الاثرية وغيرها في زاخو وبعض القرى التابعة لها. واعتماداً على تلك المعلومات فأن زاخو كانت عبارة عن قصبة صغيرة على شكل جزيرة تحيط بها مياه نهر الخابور، الذي ينقسم في مدخلها الى فرعين يعودان ويتصلان ثانية عند نهايتها.

وكان الدخول والخروج الى القصبة يتم عبر جسر حجري يقع في الطرف الجنوبي من القصبة، ولم يكن عبور هذا الجسر سهلاً عندما يفيض الخابور، اما في موسم الصيف فيمكن عبور هذه المياه والدخول الى زاخو من كل اتجاه[1].

وحسبما ورد في سالنامة عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م فقد كانت قصبة زاخو تضم حوالي (٥٠٠) بيت، وفيها سوق صغير يضم حوالي (٨٠) دكان، و (٣) خانات، حمام، ومقهى، وجامع ومسجد، وكنيسة (كليسا)، ومعبد يهودي (حورا). وكانت هناك ثلاثة كنائس اخرى في القرى التابعة لها، احداها في قرية شرانش والاخرى في قرية بيدار والثالثة في قرية برسفي. وتتكرر معظم هذه المعلومات في سالنامة عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م[2] ويبدو من المعلومات الواردة في سالنامة عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م ان قصبة زاخو كانت تتسع بشكل تدريجي فقد بلغ عدد بيوتها (٦٢١) بيت، والدكاكين (١٥٥)، والخانات (٥)، كما ترد اشارة الى وجود نزل فيها لسعاة البريد (منزلخانة)، و (٤) مطاحن، وجامع ومسجد وكنيسة واحدة ومعبد يهودي ومدرسة دينية واحدة ومدرسة ابتدائية (مكتب) واحدة اضافة الى مقر القائمقامية

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٨٨.

(٢) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١٠٨–١٠٩، ١٣١٠هـ، ص١٥٧.

(حكومت قوناغي) ودائرة التلغراف (البرق) وكان مقر القائمقامية ودائرة التلغراف وفوج الاحتياط (الرديف) يقع في قلعة قديمة قائمة على تل في الطرف الشمالي من قصبة زاخو، وكان الجزء الاكبر من هذه القلعة مشرفاً على الخراب[1].

جدير بالذكر ان هذه المعلومات تختلف عن المعلومات التي اوردتها سالنامات عامي ١٣١٢هـ/١٨٩٤م و ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م. ويبدو ان المعلومات الاخيرة لا تقتصر على قصبة زاخو فقط، بل تشمل النواحي والقرى المهمة التابعة لها. فقد بلغ عدد البيوت (١٨٣٠) بيتاً في السالنامة الاولى و (١٩٠٠) بيتاً في السالنامة الثانية، وبلغ عدد الدكاكين (١٤٥) دكان و (١٥٠) دكان على التوالي، والجوامع والمساجد (١٦)، بينما لم يختلف عدد الكنائس والمعبد اليهودي عن بقية السالنامات[2].

وترد في السالنامات اشارات الى اهم الاثار والمعالم الواقعة في قضاء زاخو.

وتكرر السالنامات نفس المعلومات تقريباً في هذا الصدد، لذا سنكتفي بذكر ما ورد في سالنامة عام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م مثالاً على ذلك. فقد اشارت الى الجسر الحجري القديم الشهير في زاخو، وبأن طوله ٦٠ متراً وعرضه ٢٥ متراً ويقع في الطرف الشرقي من القصبة، دون تسمية ذلك الجسر[3] كما اشارت الى

---

(١) س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص٢١٤–٢١٥.

(٢) س. و. م، ١٣١٢هـ، ص٢٨٨، ١٣٢٥هـ، ص١٩٨.

(٣) هناك من يسمي جسر زاخو بالجسر العباسي، في حين يسميه الكورد القاطنين في المنطقة جسر دلال (پرا دەلال) وقد اختلف الباحثون والمؤرخون حول زمن انشائه ومن قام بانشائه، علماً بأنه لا توجد على الجسر اية كتابة ترشدنا الى مثل تلك المعلومات، انظر: عبدالرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، (صيدا، ١٩٥٨)، ط٣، ص٢٦٠؛ جمال بابان، اصول اسماء المدن والمواقع العراقية، (بغداد، ١٩٨٩)، ج١، ص١٣٩.

وجود اثار قلاع قديمة في قرى كواشه وزعفران تعود الى ما قبل الاسلام، ولا يعرف من قام ببنائها. كما ذكرت السالنامة اسماء بعض الاضرحة والمراقد التي يتردد الناس على زيارتها، مثل مرقد الشيخ علي الحكاري في زاخو، ومرقد الشيخ يوسف قرب قرية كنوران (وردت في سالنامة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م باسم لوزاف)[١] ومرقد سعد ابن ابي وقاص في قرية بالقوز[٢].

الاحوال الاجتماعية والاقتصادية:

بالرغم من ان معلومات السالنامات عن الاحوال الاجتماعية والاقتصادية في زاخو قليلة ومتفرقة الا انها تفيد الباحث في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي للمنطقة.

ان اول ما يصادفه الباحث في هذه السالنامات هو الارقام التي ترد عن اعداد السكان، وهي في معظمها ارقام تخمينية وتقتصر على الذكور فقط باستثناء ما ورد في سالنامة عام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م من ارقام تمثل نتيجة احصاء جزئي للسكان من ذكور واناث، وحسبما ورد في سالنامات ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م و ١٣١٠هـ/١٨٩٢م فان اجمالي عدد اهالي قضاء زاخو بلغ (٥٠٠٠) نسمة بضمنهم (٧٠٠) مسيحي و (٥٠٠) يهودي[٣] اما سالنامة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م فقد قدرت سكان زاخو من الذكور بـ(١٧٨٦) مسلم و (٢٥) ارمني و (٣١) كاثوليكي، و (٣٢٤) كلداني، و (٥٤٢) موسوي (أي يهودي)[٤] ويبدو ان ارقام هذه السالنامة تخص قصبة زاخو، وربما المناطق القريبة منها فقط، واذا كان الامر كذلك فانه يعني ان معظم

---

(١) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١١٠.

(٢) س. و. م، ١٣١٢هـ، ص٢٨٩.

(٣) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١٠٩، ١٣١٠هـ، ص١٥٧.

(٤) س. و. م، ١٣١٢هـ، ص٢٨٩.

السكان اليهود في القضاء كانوا يعيشون في مركز القضاء أي قصبة زاخو، وكذلك الحال بالنسبة لاكثر من (٥٠٪) من المسيحيين اما سالنامة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م التي اشرنا اليها فقد اوردت ارقام (٤٦٥٧) من الذكور (٣٢١٦ مسلم و ٣٥٥ كلداني، و ٧٧ من السريان الكاثوليك و ٣١ ارمني، و ٩٧٨ يهودي) و (٣٨٨٠) من الاناث (٢٩٨٨ من المسلمات و ٢٠٩ كلدانية و ٧١ من السريان الكاثوليك و ٣٧ ارمنية و ٥٧٥ يهودية)[١].

كان معظم السكان في القضاء من الكورد المسلمين على المذهب الشافعي وكانت اللغة الكوردية هي السائدة الا ان الوجهاء والشخصيات الكوردية البارزة فضلاً عن التجار والحرفين يعرفون التركية[٢]، ومع ان المجتمع كان مجتمعاً عشائرياً يومئذ، الا ان السالنامات لا تذكر شيئاً مهماً عن العشائر الكوردية في زاخو واطرافها[٣]. كما يستنتج من السالنامات ان السكان كانوا محرومين من الخدمات المهمة لاسيما الصحية والتعليمية منها اذ لا ترد في السالنامات اية اشارة الى مستوصف او صيدلية او طبيب او موظف صحي في عموم القضاء ولا ترد سوى اشارة عن وجود مدرسة ابتدائية كان ملاكها يتألف من معلم يدعى ابراهيم افندي حسب سالنامة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م[٤]. ومع كل هذا فأن السالنامات تتحدث عن اهالي نواحي وقرى قضاء زاخو بأنهم "متوحشين لم يدخلوا دائرة المدنية او التمدن ! !"[٥].

---

(١) س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص٣٣٠–٣٣١.

(٢) المصدر نفسه، ص٢١٥.

(٣) مثال ذلك سالنامة عام ١٣٣٠هـ، ص٢١٦. تكتفي بالقول ان القسم الاعظم من السكان من عشائر الكورد.

(٤) المصدر نفسه، ص٢١٣.

(٥) س. و. م، ١٣٢٥هـ، ص١٩٨.

اما بالنسبة للانشطة الاقتصادية للسكان فانها كانت متنوعة وتتحكم فيها الطبيعة الجغرافية الى حد بعيد. فقد كانت تربية الحيوانات والرعي تمثل الحرفة الرئيسية لسكان المناطق الشمالية الجبلية من القضاء وخاصة ناحية گلى سندي وقراها. كما يستفيد اهالي قرى هذه المنطقة ايضاً من الغابات الجبلية التي يحصلون منها على العفص والبلوط ويصنعون الفحم من اخشابها[1] اما ناحية سليفاني وقراها وقسماً من القرى التابعة لمركز قضاء زاخو فكانت تقع في المناطق السهلية الجنوبية من القضاء وهنا كانت الزراعة تشكل الحرفة الاساسية للسكان ولا يقل انتاج المحاصيل الزراعية في هذه المناطق عن مثيلاتها في الاقضية الاخرى المجاورة[2] وتشير السالنامات الى وجود بساتين ومزارع كثيرة في هذه المناطق من القضاء كانت تنتج محاصيل مختلفة منها الحنطة والشعير والعدس والحمص والذرة والتتن، فضلاً عن الفواكه مثل التفاح والرمان والتين والمشمش والعنب والتوت وغيرها[3].

وفي قصبة زاخو كان قسم من الاهالي يعملون في التجارة والحرف. فقد كانت زاخو تقع على طريق البريد بين الموصل والعاصمة العثمانية اسطنبول وكانت لها علاقات تجارية مع بتليس وديار بكر وارضروم[4] وكانت صادرات زاخو الى تلك المناطق، والى المناطق المجاورة لها، تتألف من الفائض عن احتياجاتها من المحاصيل الزراعية، وكذلك بعض المنتجات الحيوانية وخاصة السمن والمرعز اضافة الى الشالات التي

---

(١) س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص٢١٥–٢١٦.

(٢) المصدر نفسه، ص٢١٦.

(٣) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١٠٩، ١٣٢٥هـ. ص١٩٨، ١٣٣٠هـ، ص٢١٦.

(٤) س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص٢١٤.

اشتهرت صناعتها في زاخو وكانت تلقى رواجاً في الولايات الاخرى بسبب جودتها العالية[1].

واخيراً فان اراضي قضاء زاخو لم تخلو من بعض الموارد المعدنية المهمة مثل النفط والفحم الحجري (كمور) فكان المعدن الاول موجود في منطقة تقع على مسافة ساعتين تقريباً عن قصبة زاخو، ويتم استغلاله بأسم دائرة الاملاك الهمايونية (أي الاملاك السلطانية) اما المعدن الثاني فيوجد في المناطق الجبلية من القضاء الا ان التجربة اثبتت عدم جدوى استغلاله من الناحية الاقتصادية يومئذ[2]

(١) المصدر نفسه، ص٢١٦، ١٣٢٥هـ، ص١٩٨.

(٢) س. و. م، ١٣٢٥هـ، ص١٩٨، ١٣٣٠هـ، ص٢١٦، وتجدر الاشارة الى ما ذكرته بعض المصادر من ان الالمان قد حفروا الابار في منطقة زاخو، واستخرجوا النفط منها بعد اندلاع الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤، انظر: كمال مظهر، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، (بغداد، ١٩٧٧)، ترجمة محمد الملا عبدالكريم، ص٢٤.

الفصل الرابع
ئاكرێ (عقرة)

تعتبر عقرة من المدن القديمة في كوردستان العراق، وتقع شمال شرق الموصل التي تبعد عنها نحو ٩٥كم. وقد ورد ذكر مدينة عقرة في العديد من المصادر العربية الاسلامية[١]، الا ان معلوماتنا التاريخية عنها قليلة ومتفرقة، وبالتالي فأننا نجهل الكثير عن تاريخ هذه المدينة والادوار التي مرت بها. وينطبق هذا على المرحلة العثمانية من تاريخها وخاصة بعد سقوط الامارة البادينانية سنة ١٨٤٢م، التي كانت عقرة من توابعها[٢]، وعودة الحكم العثماني المباشر الذي استمر حتى اواخر الحرب العالمية الاولى ١٩١٤–١٩١٨م.

الادارة العثمانية في عقرة:

كانت مدينة عقرة مركز قضاء تابع لسنجق الموصل خلال الفترة المعنية، وتقع المناطق الداخلة ضمن حدودها الادارية بين حدود اقضية

---

(١) ورد ذكرها، على سبيل المثال لا الحصر، لدى ياقوت الحموي (ت ٦٢٦هـ/١٢٢٩م) في كتابه (معجم البلدان) بقوله عنها "قلعة حصينة في جبال الموصل، اهلها اكراد وهي شرق الموصل وتعرف بعقر الحميدية. خرج منها طائفة من اهل العلم..." وكذلك لدى القلقشندي (ت ٨٢١هـ/١٤١٨م) في كتابه "صبح الاعشى" بقوله عنها "عقر الحميدية: وهي قلعة حصينة مشهورة، والحميدية قبيلة من الاكراد بتلك البلاد". راجع، ياقوت الحموي، معجم البلدان، (بيروت– دار صار، ١٩٧٥)، ج٤، ص١٣٦؛ احمد بن علي القلقشندي، صبح الاعشى في صناعة الانشا، (بيروت – دار الكتب العلمية، ١٩٨٧)، ج٤، ص٣٢٩.

(٢) صديق الدملوجي، المصدر السابق، ص١٢٥.

العمادية وراوندوز ودهوك[1] والموصل (قضاء المركز). وكانت تتبع القضاء ناحية واحدة في البداية هي ناحية العشائر السبعة حسبما ورد في سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م[2]. ثم اصبحت تتبعها ناحيتان حسب سالنامة ولاية الموصل لسنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م، وهما ناحية السورجي وناحية الزيبار[3]. وكان مجموع القرى الواقعة ضمن حدود القضاء حوالي (٢٠٠) قرية[4]، لكن العديد منها كانت خالية ومهجورة. ويفهم من وثيقة عثمانية رسمية مؤرخة في ١١ ربيع الاول ١٣٢٥هـ/٢٤ نيسان ١٩٠٧م ان عدد القرى المهجورة داخل قضاء عقرة بلغ (٥٤) قرية تركها اهلها بسبب تجاوزات العشائر وانعدام الامن والاستقرار. وقد تقرر اضافة تلك القرى الى املاك السلطان عبدالحميد الثاني (١٨٧٦–١٩٠٩م) لغرض توطين العشائر فيها وتعميرها[5].

لم تكن ادارة قضاء عقرة تختلف عن سائر الاقضية في ولاية الموصل او الولايات العثمانية الاخرى. فالقائمقام هو المسؤول عن ادارة شؤون القضاء. اما الموظفون الاساسيون بعد القائمقام فهم قاضي محكمة القضاء (النائب). والمفتي، ومدير المال، وكاتب التحريرات. وكان القائمقام يترأس مجلس ادارة القضاء الذي يضم الموظفين الاربعة الاساسيين المذكورين اعلاه بوصفهم "اعضاء طبيعيون" في المجلس الى

---

(١) س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص١٩٢.

(٢) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١١٨.

(٣) س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص١٩٤.

(٤) ذكرت س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١١٨، بأن عدد القرى (٢٠٠) قرية، بينما ذكرت س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص١٩٤ ان العدد (٢٠٤) قرية بواقع (٨٧) قرية تابعة لمركز القضاء، و (٤٥) قرية تابعة لناحية السورجي، و (٧٢) قرية تابعة لناحية الزيبار.

(٥) الجمهورية التركية، ارشيف رئاسة الوزراء؛ وثائق عن الموصل وكركوك ١٥٢٥–١٩١٩م، (انقرة، ١٩٩٣)، ص٣٠٧ بـ(اللغة التركية اللاتينية).

جانب اربعة اعضاء منتخبين من السكان المحليين. وحسب سالنامة سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م فأن الاعضاء المنتخبين هم: عبدالرزاق افندي وعثمان افندي (من المسلمين)، ومنصور آغا (مسيحي)، وساسون آغا (موسوي، أي يهودي)[١] وتتكرر نفس الاسماء في سالنامة سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م عدا عثمان افندي الذي حل محله محمد علي آغا[٢]. وبقي نفس الاعضاء في سالنامة سنة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م[٣]. اما في سالنامة سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م فكان الاعضاء المنتخبون هم: ملا جبرائيل افندي، وحاجي حسين افندي، ويوسف افندي، وميرو افندي[٤]، في حين اوردت سالنامة سنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م اسماء: حاجي محمد علي افندي، وعبدالقادر افندي، وخواجه خنو افندي، ومنصور افندي[٥]. واذا كان هؤلاء الاعضاء المنتخبون من السكان المحليين فأن من الصعب معرفة مَن من موظفي القضاء كانوا من السكان المحليين، لاسيما ان السالنامات لا تذكر اسماءهم كاملةً بل الاسم الاول فقط. ففي سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م كان القائمقام شخصاً يدعى طاهر بك، وفي سنة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م يعقوب افندي وفي سنة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م قدري افندي، وفي سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م كان هناك وكيل قائمقام يدعى صالح بك وهو من ضباط الجندرمة (ژاندارمه بيكباشيسي)، وفي سنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م كان القائمقام عبدالعزيز افندي[٦] ومن جهة اخرى يمكن الافتراض بأن منصب المفتي كان يتولاه شخص

---

(١) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١١٥.

(٢) س. و. م، ١٣١٠هـ، ص١٦٦.

(٣) س. و. م، ١٣١٢هـ، ص١٤٦.

(٤) س. و. م، ١٣٢٥هـ، ص٢٠١.

(٥) س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص١٩٠.

(٦) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١١٥؛ س. و. م، ١٣١٠هـ، ص١٦٥؛ س. و. م، ١٣١٢هـ، ص١٤٦؛ س. و. م، ١٣٢٥هـ، ص٢٠١؛ س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص١٩٠.

من اهالي عقرة، او من الكورد في الاقل ففي سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م كان مفتي عقرة هو عبدالرحمن خاني افندي، اما السالنامات الاخرى فتكرر اسم المفتي هيبة الله افندي[١].

كان القاضي (او النائب كما يسمى) مسؤولاً عن ادارة شؤون محكمة البداءة (محكمة بدايت) في قضاء عقرة. وتضم المحكمة عادة معاون محقق (مستنطق) وباشكاتب وكاتب، ومأمور اجراء (اجرا مباشري) واحد او اثنين، اضافة الى عضوين من السكان المحليين[٢]. وقد اضيف الى محكمة البداءة محكمة اخرى هي المحكمة الشرعية في السالنامة سنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م وكان لكلتا المحكمتين قاضي واحد هو سيد اسماعيل افندي[٣].

اما مدير المال الذي كان مسؤولاً عن الادارة المالية في القضاء فكان تحت امرته عادةً معاون مدير مال، ومأمور جباية (تحصيل مأموري)، وكاتب وامين صندوق (صندوق اميني)[٤] وتنفرد سالنامة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م بالاشارة الى اثنين من الجباة احدهما مشاة (بيادة تحصيلداري) والثاني من الخيالة (سواري تحصيلداري)[٥]. وربما كان الاخير مسؤولاً عن جباية الضرائب من القرى او افراد العشائر، لاسيما وان سالنامة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م تشير الى وجود موظف بعنوان كاتب ضرائب السورجية (سورجي ويركو كاتبي) ضمن هيئة الموظفين التابعين لمدير المال[٦].

---

(١) ينظر مثلاً: س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١١٥، س. و. م، ١٣١٠هـ، ص١٦٥؛ س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص١٩٠.

(٢) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١١٦؛ س. و. م، ١٣١٢هـ، ص١٤٦؛ س. و. م، ١٣٢٥هـ، ص٢٠١.

(٣) س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص١٩٠.

(٤) المصدر نفسه، ص١٩١.

(٥) س. و. م، ١٣٢٥هـ، ص٢٠١.

(٦) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١١٥.

والى جانب ما سبق هناك موظفون اخرون في القضاء يختص كل منهم بجانب معين من جوانب الادارة العثمانية فيه. فهناك قلم النفوس (أي الاحوال المدنية) ويتألف من مأمور نفوس وكاتب، وهناك كاتب طابو، وكاتب اوقاف، ومأمور الديون العمومية العثمانية، ومأمور انحصار التبغ "ريجي" وموظف الاملاك الاميرية (املاك اميرية معاوني) ومأمور مخزن (انبار مأموري)، ومأمور جباية شعبة المصرف الزراعي (زراعت بانقه‌سي تحصيلداري) وغيرهم[١].

وفيما عدا سالنامة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م فان بقية سالنامات ولاية الموصل تذكر وجود دائرة بلدية في عقرة يتولاها رئيس واعضاء من السكان المحليين. ففي سالنامة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م و ١٣١٢هـ/١٨٩٤م كان رئيس بلدية عقرة هو حاجي محمد شريف آغا والاعضاء هم: يونس محمود آغا، وحاجي مصطفى آغا، وحاجي امين چلبى، وخواجه منصور، وخواجه سيدو[٢] اما في سالنامة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م فكان رئيس بلدية عقرة هو عبدالقادر افندي وخمسة اعضاء اضافة الى كاتب للبلدية[٣] وتذكر سالنامة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م ان بلدية عقرة كانت تتألف من رئيس البلدية حاجي حسن افندي وثلاثة اعضاء اخرين (احدهم غير مسلم) وكاتب للبلدية[٤]، ولا تعطي السالنامات اية معلومات عن دائرة البلدية ومهامها او

---

(١) ينظر على سبيل المثال، س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١١٦؛ س. و. مـ١٣١٢هـ، ص١٤٧؛ س. و. م، ١٣٢٥هـ، ص٢٠٢. والجدير بالذكر ان س. و. م، ١٣١٠هـ، ص١٦٧ تنفرد بالاشارة الى وجود رئيس لشعبة المصرف الزراعي في عقرة يرتبط به كاتب حسابات وخمسة اعضاء من السكان المحليين وهم: يونس محمودان آغا، وحاجي امين ضلبي، ونعمان آغا، وملا جبرائيل آغا، وعبدالكريم آغا.

(٢) س. و. م، ١٣١٠هـ، ص١٦٧؛ س. و. م، ١٣١٢هـ، ص١٤٧.

(٣) س. و. م، ١٣٢٥هـ، ص٢٠٢.

(٤) س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص١٩١.

ما قامت به من اعمال في عقرة. والشيء نفسه ينطبق على غرفة تجارة عقرة (تجارت اوطه سي) التي ورد ذكرها في سالنامة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م فقط والتي اكتفت بالاشارة الى ان رئيس غرفة التجارة هو حاجي حسن افندي وثلاثة اعضاء هم: محمد سعيد افندي، وحاجي سليم افندي، وخالد افندي[١].

وكانت مهام الاشراف على حفظ الامن والنظام في القضاء من مسؤولية قوات الضبطة او الضابطة (أي الجندرمة)، وقد اكتفت بعض السالنامات بذكر اسم الضابط المسؤول عنها في قضاء عقرة دون اية معلومات اخرى[٢]. وتنفرد سالنامات ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م و ١٣١٠هـ/١٨٩٢م بالاشارة الى اسماء ضباط دائرة قوات الاحتياط (عساكر شاهانه رديف دائره‌سي) في عقرة، وكان عددهم (٩) ضباط في سالنامة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م و (١٢) ضابطاً في سالنامة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م[٣].

ولا تذكر السالنامات شيئاً عن ادارة النواحي التابعة لقضاء عقرة باستثناء الاشارة الى وجود مدير ناحية وكاتب اضافة الى كاتب طابو في ناحية الزيبار[٤].

الحالة العمرانية:

اوردت سالنامات الموصل معلومات جيدة عن الحالة العمرانية في عقرة في تلك الفترة، ويمكن تصنيف هذه المعلومات الى صنفين، الصنف الاول منها معلومات عن مظاهر عمرانية في عقرة معروفة حتى يومنا هذا. ومن

---

(١) س. و. م، ١٣٢٥هـ، ص٢٠٢.

(٢) ينظر مثلاً: س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١١٦؛ س. و. م، ١٣١٢هـ، ص١٤٧؛ س. و. م، ١٣٢٥هـ، ص٢٠٢.

(٣) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١١٦؛ س. و. م، ١٣١٠هـ، ص١٦٧.

(٤) ينظر مثلاً: س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص١٩١.

هذه المظاهر ان معظم بيوت المدينة تقوم على منحدر جبلي بحيث تبدو للناظر اليها وكأنها مبنية على مدرجات متعاقبة[١]، ومنها ايضاً الاشارة الى وجود قلعة كبيرة فيها يتطلب الصعود اليها مسيرة نصف ساعة مع ملاحظة غريبة وهي انها "كانت مكاناً مخصوصاً لاقامة الجبابرة في الازمنة الغابرة"[٢]، وقد اشار صديق الدملوجي الى تلك القلعة التي ينسبها اهل عقرة خطأً الى محمد باشا امير راوندوز[٣]، ومنها ايضاً الاشارة الى الجامع الكبير في عقرة والذي تنسب السالنامات زمن بنائه الى عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب[٤]، ومنها اخيراً الاشارة الى المزار الذي تنسبه السالنامات، وكذلك الاهالي، الى الشيخ عبدالعزيز بن الشيخ عبدالقادر الكيلاني. وكان يقع على مسافة ربع ساعة من قصبة عقرة ويشرف على ادارته نقيب الاشراف في بغداد[٥].

اما الصنف الثاني من المعلومات عن الحالة العمرانية فيتضمن الاشارة الى الدور والاسواق والمساجد والكنائس والمدارس وغير ذلك. وتكرر سالنامات ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م و ١٣١٠هـ/١٨٩٢م و ١٣١٢هـ/١٨٩٤م نفس المعلومات وحسب هذه السالنامات كان في عقرة حوالي (١٠٠٠) دار، وفي سوقها حوالي (٢٠٠) دكان، وكان فيها تكيتان، وجامع واحد، وسبعة مساجد، وكنيستان احداهما لطائفة الكلدان والاخرى للسريان، ومعبد لليهود (الموسوية) وحمام[٦].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٩٢.

(٢) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١١٦؛ س. و. م، ١٣١٢هـ، ص٢٧٨.

(٣) الدملوجي، المصدر السابق، ص١٢٥.

(٤) س. و. م، ١٣١٠هـ، ص١٦٨؛ س. و. م، ١٣١٢هـ، ص٢٧٩.

(٥) ينظر مثلاً: س. و. م، ١٣١٠هـ، ص١٦٩؛ س. و. م، ١٣١٢هـ، ص٢٧٩.

(٦) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١١٧–١١٨؛ س. و. م، ١٣١٠هـ، ص١٦٩؛ س. و. م، ١٣١٢هـ، ص٢٧٩.

وتقدم لنا سالنامة سنة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م معلومات اكثر تفصيلاً عن الحالة العمرانية في عقرة. وقد قسمت تلك المعلومات الى قسمين يخص الاول منهما الابنية والمؤسسات العامة والخيرية وكانت كالتالي: (٨) جوامع ومساجد، (٣) مدارس (ملحقة بالمساجد)، (٢) تكية، (١) مكتب (أي مدرسة رسمية)، (٤) مكاتب صبيان، (٢) كنيسة، (١) معبد يهودي (حاوراه)، مقر القائمقامية (حكومت قوناغي)[١]، اما القسم الثاني فيضم الابنية والمنشآت الخاصة بالاهالي وكانت كالتالي: (١٢٢٨) دار (خانه)، (١٣٤) دكان، (١) خان، (١) حمام، (٥) افران، (٩٧) غرفة ومخزن وغيره (اوطه وانبار وسائره)، (١٤) طاحونة (دكرمان)[٢]. ويفهم مما ورد في السالنامات السابقة ان معظم طواحين عقرة تدار بواسطة جدول ماء يتشكل من المياه التي تنبع من سفح الجبل، ثم تنصرف مياه هذا الجدول لسقي مزارع وبساتين عقرة[٣].

ومن خلال مقارنة ما ورد من معلومات في سالنامة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م والسالنامات السابقة يبدو لنا ان المدينة كانت تشهد توسعاً تدريجياً، فقد ازداد عدد دورها بنسبة (٢٢,٦٪) كما بني فيها خان ومدارس، ولكن تناقص عدد الدكاكين من (٢٠٠) تقريباً الى (١٣٤) دكان يبدو امراً غير وارد. وربما يكون هذا النقص ناجماً عن تمييز الافران والمخازن عن الدكاكين وذكرها بشكل منفصل في سالنامة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م.

---

(١) س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص١٩٣.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر مثلاً: س. و. م، ١٣١٢هـ، ص٢٧٨.

الحالة الاجتماعية والاقتصادية:

تقدم سالنامات ولاية الموصل معلومات مفيدة عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية في عقرة، مع ملاحظة ان الارقام التي تقدمها عن عدد السكان ارقام تخمينية او تقريبية اذ لم يقم العثمانيون باجراء احصاء او مسح عام للسكان. كما ان السالنامات، عدا سالنامة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م، لا توضح فيما اذا كانت الارقام الواردة فيها تشمل الجنسين ام الذكور فقط. ان سالنامتي ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م و ١٣١٠هـ/١٨٩٢م تكتفيان بالاشارة الى ان عدد سكان قصبة عقرة يتراوح بين (٢٠٠٠) و (٣٠٠٠) نسمة[١] ويبدو ان هذا يشمل الذكور تقريباً، اذ من غير المعقول ان يكون في عقرة (١٠٠٠) دار يشغلها (٢٠٠٠) او (٣٠٠٠) نسمة فقط أي بمعدل شخصين او ثلاثة اشخاص لكل دار! وتورد سالنامة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م عدد السكان على نحو الاتي: (٤٩٢١) مسلم و (١٧٤٧) مسيحي كاثوليكي (قتولك) و (٤٩٤) يهودياً[٢] ومن المؤكد ان الرقم الذي ورد بشأن المسيحيين بعيد جداً عن الدقة، او ربما كان هناك خطأً مطبعي، وهو امر وارد في السالنامات. ومما يؤكد ذلك ايضاً تقديرات سكان عقرة في السالنامات اللاحقة. ففي سالنامة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م كان تقدير سكان عقرة كالاتي: (٤٦٨٦) مسلم، و (١٢٠) مسيحي من الكلدان، و (١٠٧) مسيحي من السريان القدماء (النساطرة)، و (٣١٤) يهودي[٣]. اما الارقام الواردة في سالنامة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م فتشمل عدداً ضئيلاً من الاناث، وكانت تلك الارقام كالاتي (مع ملاحظة اشارة تلك

---

(١) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١١٨؛ س. و. م، ١٣١٠هـ، ص١٦٩.

(٢) س. و. م، ١٣١٢هـ، ص٢٧٩.

(٣) س. و. م، ١٣٢٥هـ، ص٢٠٢.

السالنامة الى ان عدداً غير قليل من السكان لم يدرجوا ضمن الاحصاء): (٦٣٩٣) ذكور و (٤١) أناث من المسلمين، و (١٦٧) ذكور و (٤) أناث من المسيحيين الكلدان، و (٤٥٦) ذكور و (٣) أناث من اليهود[١].

كان معظم اهالي القضاء من الكورد المسلمين على المذهب الشافعي، وقسم منهم من اتباع المذهب الحنفي. اما ابرز العشائر الكوردية فيها فهي عشيرة الهركية وعشيرة السورجية. وكانت عشيرة الهركي من العشائر المتنقلة (كوچر) التي تمتهن الرعي، اما عشيرة سورجي فأن قسماً منها كان متنقلاً والقسم الاخر من المستقرين. ومع ان الكوردية كانت اللغة المحلية السائدة فأن وجهاء عقرة كانوا يعرفون التركية تحدثاً وكتابة ايضاً، كما كان بعض الاهالي في قصبة عقرة والقرى التابعة لها يعرفون التركية[٢].

ويتضح مما سبق ذكره في موضوع الادارة العثمانية ان سكان القضاء كانوا يفتقرون الى الخدمات العامة، الصحية والتعليمية وغيرها. ومع ان سالنامة ١٣٣٠هـ/١٩١٢م اشارت الى وجود مدرسة رسمية واحدة في عقرة، فانها لا تذكر سوى وجود معلم واحد هو مصطفى افندي[٣]. اما مكاتب الصبيان التي سبقت الاشارة اليها فمن المرجح كثيراً انها كانت مدارس اهلية صغيرة لابناء الطوائف.

اما بالنسبة للحالة الاقتصادية لسكان القضاء فان سالنامة ١٣١٢هـ/١٨٩٤م ذكرت بأن اكثر اهالي القضاء كادحين وفقراء وموردهم المعاشي محدود[٤] وكان قلة منهم من الحرفيين او العاملين في التجارة

---

(١) س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص٣٣٠-٣٣١.

(٢) المصدر نفسه، ص١٩٤.

(٣) المصدر نفسه، ص١٩١.

(٤) س. و. م، ١٣١٢هـ، ص٢٨٠.

والبيع والشراء. اما البقية فكانوا يمارسون مهنة الرعي وتربيـة المواشـي، او الزراعة في المناطق الصالحة للزراعة في انحاء متفرقة من القضاء.

اما اهم المحاصيل الزراعية فهي الحنطة والشعير والرز والذرة والقطـن والتبغ والحمص والسمسم والعدس وانواع من الفواكه والخضـراوات واللـوز والجوز، وكان انتاج القضاء من الرز والرمان وفير جداً ومرغوب جداً، كمـا ان النباتات الطبيعية والاشجار الجبلية كانت مصدراً للحصـول علـى جـذر نبات الكنگر (أي الكعـوب) والعفـص والبلـوط. ويسـتهلك قسـم مـن هـذه المحاصيل محلياً ويصدر القسم الاخر الى الموصل[1]. وكانت هـذه العلاقـة التجارية بين عقرة والموصل قائمة منذ فترات سـابقة، وقـد اشـار اليهـا في اواخر القرن الثـامن عشـر المـؤرخ الموصـلي ياسـين بـن خـيرالله الخطيـب العمري، فقد ذكر بأن "الكثير من اهل عقرة يعرف العربية لكثرة اسـفارهم الى الموصل وكذا اسفار اهل الموصل اليها يقصدونها لكثرة خيراتها حتـى انهم يسمونها كچك اسلامبول أي اسلامبول الصغيرة لفرط خيراتها وكثـرة ما ينقلون منها مثل العفص والارز والغزل والقطن والدباغ والرمان وشـرابه والعسل ومن السما وحلوه وامثال ذلك... وفي العقـر اللـبن الجيـد والفواكـه الكثيرة"[2].

(١) س. و. م، ١٣٣٠هـ، ص١٩٤.

(٢) ياسين بن خيرالله الخطيب العمري، غاية المرام في تاريخ محاسن بغداد دار السلام، (بغـداد، ١٩٦٨)، ص٩٦-٩٧.

الفصل الخامس
قضاء الزيبار

تقع منطقة الزيبار في الجزء الشرقي من منطقة بادينان، وقد سميت بهذا الاسم لاحاطة نهر الزاب الكبير "زي بادينان" بها من الشمال والغرب[1]، وتطلق تسمية الزيبار ايضاً على احدى اهم عشائر منطقة بادينان، وهي عشيرة الزيباريين التي يقع موطنها في الجبال التي تفصل عقرة عن الزاب الكبير[2]، اما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فأن التسمية اطلقت على ناحية تابعة لسنجق (لواء) الموصل. ثم صدرت ارادة سلطانية في ١ محرم ١٢٩٦هـ/٢٦ كانون الاول ١٨٧٨م بدمج ناحيتي الزيبار وشيروان واستحداث قضاء بأسم قضاء الزيبار[3]. وقد استمر وجود هذا القضاء زهاء ربع قرن من الزمان قبل ان تقرر السلطات العثمانية الغاؤه وتحويله الى ناحية مرة اخرى[4]. ولما كانت سالنامات ولاية الموصل العثمانية، تهتم بالمعلومات التي تخص السناجق (الالوية) والاقضية اساساً ولا تذكر معلومات ذات شأن عن النواحي، باستثناء ذكر اسم مدير الناحية وكاتبها عادة، فأن اعتمادنا في هذا الموضوع الخاص

---

(١) صديق الدملوجي، المصدر السابق، ص١١٧. ولمزيد من التفاصيل حول تسمية "زيبار" وارتباطها بنهر الزاب الكبير راجع: جمال بابان، المصدر السابق، ص١٤٤–١٤٥.

(٢) المس بيل، فصول من تاريخ العراق القريب، (بيروت، ١٩٧١)، ترجمة جعفر الخياط، ص٢٢٢.

(٣) حول مبررات استحداث قضاء الزيبار والامر الخاص بذلك الاستحداث راجع: المديرية العامة لارشيفات الدولة في تركيا. دائرة الارشيف العثماني، وثائق الموصل وكركوك ١٥٢٥–١٩١٩، (انقرة، ١٩٩٣)، ص١٤١–١٤٤. (بالتركية اللاتينية).

(٤) سالنامة ولايت موصل، ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، ص٢٠٢–٢٠٤.

بقضاء الزيبار سيكون على المعلومات الواردة في ثنايا سالنامات ولاية الموصل العثمانية للاعوام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، و ١٣١٠هـ/١٨٩٢م، و ١٣١٢هـ/١٨٩٤م فقط. ونظراً لان المناطق الواقعة ضمن الحدود الادارية لقضاء الزيبار كانت مناطق جبلية وعرة، تسكنها عشائر كوردية صعبة المراس، وليست فيها مدن او قصبات ذات شأن، فأن معلومات السالنامات عن هذا القضاء اقل، بشكل واضح، من معلوماتها عن الاقضية الكوردية الاخرى في ولاية الموصل. وبالاضافة الى ذلك فأن تلك المعلومات تتركز اساساً على الادارة العثمانية في قضاء الزيبار، مع معلومات طفيفة جداً عن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية. ولدراسة الموضوع بشكل منهجي سنتعرف اولاً على الادارة العثمانية في القضاء ثم ننتقل الى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

الادارة العثمانية في قضاء الزيبار:

اوردت سالناماتي عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م و ١٣١٠هـ/١٨٩٢م حدود قضاء الزيبار على الوجه الاتي: راوندوز شرقاً، والعمادية غرباً، وعقرة جنوباً، وحكاري شمالاً[١]. اما سالنامة عام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م فكانت اوضح في تحديدها لحدود قضاء الزيبار على الوجه الاتي: من الشرق ناحية برادوست التابعة لقضاء راوندوز، من الغرب ناحية بروواري ژيرێ التابعة لقضاء العمادية، ومن الجنوب عقرة، ومن الشمال قضاء شمدينان التابع لولاية وان[٢].

كان مركز قضاء الزيبار قرية پيرة كپرة، التي كانت تتألف من نحو (٧٠–٨٠) داراً. ويتبع قضاء الزيبار ناحيتان هما ناحية شيروان، التي

(١) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١٢٢. ١٣١٠هـ، ص١٧٧.

(٢) س. و. م، ١٣١٢هـ، ص٢٨٠.

تقع في الجهة الشرقية من القضاء، وناحية مزوري بالا، التي تقع في الجهة الشمالية منه[1]. اما عدد القرى التي تقع ضمن حدود قضاء الزيبار فكانت (٢٥٠) قرية على وجه التخمين حسب سالنامتي ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م، و ١٣١٠هـ/١٨٩٢م[2] في حين ذكرت سالنامة عام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م ان مجموع قرى القضاء (١٨٠) قرية[3].

ومن خلال مقارنة المعلومات الخاصة بالجهاز الاداري في قضاء الزيبار وغيره من الاقضية الكوردية في سالنامات الموصل العثمانية نلاحظ ان هذا الجهاز كان بسيطاً في قضاء الزيبار مقارنة بتلك الاقضية. فقد كان الموظفون الاساسيون في القضاء هم القائمقام والنائب (القاضي)، دون اشارة الى وجود دائرة محكمة في القضاء، ومدير المال، وكاتب التحريرات (أي المراسلات). وكان القائمقام في عام ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م هو مصطفى افندي، وفي عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م كان القائمقام حاجي سعيد افندي، اما في عام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م فكان هناك قائمقام وكالة هو مصطفى توفيق افندي. اما الذين شغلوا منصب النائب (القاضي) في تلك الاعوام فهم عبدالله افندي، ومحمد امين افندي، ومحمد خلوصي افندي على التوالي. وفي مركز القضاء دائرة نفوس "نفوس ادارة سي" تتألف من مأمور نفوس وكاتب وامين صندوق[4]. ومن بين هؤلاء الموظفين كان كل من النائب ومدير المال وكاتب التحريرات اعضاء طبيعيون في مجلس ادارة القضاء الذي يرأسه القائمقام. وكان هذا المجلس يضم اربعة اعضاء منتخبون من بين الاهالي، وهؤلاء

---

(١) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١٢٢. ١٣١٢هـ، ص٢٨١.

(٢) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١٢٢، ١٣١٠هـ، ص١٧٧.

(٣) س. و. م، ١٣١٢هـ، ص٢٨١.

(٤) راجع التفاصيل في: س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١٢١–١٢٢. ١٣١٠هـ، ص١٧٦، ١٣١٢هـ، ص١٤٨.

الاعضاء حسب السالنامات الثلاث هم كل محسن آغا، وعبدالله آغا، ومحمد آغا، ونيسان آغا[1]، والاخير منهم غير مسلم كما يبدو من اسمه.

والى جانب هذه الادارة المدنية كانت هناك قوة صغيرة من الضابطة (أي الجندرمة او الشرطة) وقد ذكرت سالنامتي ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م و ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م اسم الضابط المسؤول عن هذه القوة وهو اليوزباشي (النقيب) عبدالرحمن صبري آغا[2]، اما سالنامة ١٣١٠هـ/١٨٩٢م فقد ذكرت ان تعداد قوة الضابطة كان (١٦) فرداً، واهملت الاشارة الى آمر القوة[3].

والى جانب قوة الضابطة كانت قرية پيره كپرة مقراً للطابور (الفوج) الثاني من الألاي (اللواء ١٠٣) لقوات الاحتياط (رديف). وقد ذكرت سالنامة ١٣٠٨هـ/١٨٩٠م رتب واسماء ضباط هذا الفوج وربما كان بعضهم من الكورد، وهؤلاء الضباط هم: البكباشي (المقدم) احمد افندي، قول آغاسي (الرائد) شاكر آغا، و (٣) ضباط برتبة يوزباشي (نقيب) وهم: حاجي بكر آفندي، وسليمان آغا، وفتاح آغا، و (٤) ضباط برتبة ملازم وهم: قادر آغا، صالح آغا، احمد افندي، معروف افندي. وتكررت معظم هذه الاسماء في سالنامة عام ١٣١٠هـ/١٨٩٢م مع اختلاف في اسم آمر الفوج، اذ كان الآمر الجديد البكباشي محمد سعيد افندي[4]

ومع ان ناحيتي شيروان ومزوري بالا كانتا تتبعان قضاء الزيبار، الا ان سالنامتي ١٣١٠هـ/١٨٩٢م و ١٣١٢هـ/١٨٩٤م تذكران ادارة ناحية شيروان فقط، والتي كان مديرها عثمان نوري افندي وبمعيته كاتب الناحية[5]. وبعد الغاء قضاء الزيبار الحقت ناحيتي شيروان ومزوري بالا

---

(١) انظر مثلاً: س. و. م، ١٣١٠هـ، ص١٧٦، ١٣١٢هـ، ص١٤٨.
(٢) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١٢٢، ١٣١٢هـ، ص١٤٨.
(٣) س. و. م، ١٣١٠هـ، ص١٧٧.
(٤) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١٢٢، ١٣١٠هـ، ص١٧٧.
(٥) س. و. م، ١٣١٢هـ، ص١٤٨.

بقضاء راوندوز المجاور، اما ناحية الزيبار، ومركزها قرية پيره كپرة، فقد اصبحت تابعة لقضاء عقرة حسبما ورد في سالنامة ولاية الموصل لعام ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م، وعام ١٣٣٠هـ/١٩١٢م[١].

الاحوال الاجتماعية والاقتصادية:

لا تقدم السالنامات سوى نزر يسير جداً من المعلومات عن الاحوال الاجتماعية والانشطة الاقتصادية في قضاء الزيبار. وتنفرد سالنامة الموصل لعام ١٣١٢هـ/١٨٩٤م فقط بالاشارة الى ان تعداد السكان من الذكور في القضاء يبلغ (٣٢٥٣) مسلماً و (١١٣) مسيحياً كاثوليكياً (قتولك) و (٧٦) يهودياً (موسوي)[٢]. والسكان عموماً كورد على المذهب الشافعي، وهم من ابناء العشائر[٣] الا ان السالنامات لا تذكر شيئاً عن عشائر المنطقة.

وكان قسم من السكان من الرحل "كوچر"[٤] في حين كان البقية من السكان المستقرين الذين يعيشون في عشرات القرى المنتشرة هنا وهناك. ولا تقدم السالنامات اية معلومات عن هذه القرى سوى پيره كپرة، التي كانت قرية تضم ما بين (٧٠–٨٠) داراً وفيها مياه عيون باردة ولذيذة في الصيف كما ان هواؤها كان اكثر اعتدالاً من القرى الاخرى صيفاً[٥] اما القرى الباقية فكان "اغلبها خالياً من العمران"[٦].

---

(١) س. و. م، ١٣٢٥هـ، ص٢٠٢، ١٣١٠هـ، ص١٩٥.

(٢) س. و. م، ١٣١٢هـ، ص٢٨١.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه، وقد ورد بصيغة "كوجيه" بسبب خطأ مطبعي على الاكثر.

(٥) المصدر نفسه، ص٢٨٠.

(٦) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١٢٢، ١٣١٠هـ، ص١٧٨.

اما بالنسبة للانشطة الاقتصادية لسكان القضاء فانها كانت بسيطة بساطة معيشتهم الريفية الخالصة. وكان لموقع القضاء وطبيعة اراضيه دور في رسم معالم تلك الانشطة ايضاً. فالمنطقة كما وصفتها السالنامات تكاد ان تكون محصورة بين اربعة جبال، اثنان منهما شاهقان وهما جبل "شيرين" وجبل "ويسه" واثنان متوسطي الارتفاع. ويخترق نهر الزاب الكبير اراضي القضاء حيث تصب فيه جداول عديدة صغيرة وكبيرة هنا وهناك، ثم المياه القادمة من ناحية بروازي بالا وقضاء العمادية. وبعد ان يجتاز النهر قرية پيره كپرة بنحو نصف ساعة يتصل مع النهر القادم من ناحية شيروان وراوندوز فيتسع حجمه[1] ولم يكن الزاب الكبير مصدر المياه الوحيد في المنطقة، بل الامطار والثلوج الكثيرة التي كانت تهطل شتاءاً وتغطي جبال المنطقة، لاسيما جبل شيرين حتى فترة متأخرة تصل الى حوالي منتصف شهر مايس[2].

كانت الزراعة تشكل النشاط الاقتصادي الاساسي للسكان، وحسبما تذكر السالنامات فان المناطق الصالحة للزراعة داخل القضاء كانت تزرع كما كان الاهالي يزرعون العنب المطري، أي الذي يعتمد على مياه الامطار، في المناطق والسفوح الجبلية الوعرة التي تنتشر فيها الصخور والاحجار (سنكستان)[3] اما اهم المنتجات الزراعية المحلية في القضاء فهي: الحنطة، الشعير، الحمص، العدس، الرز، القطن، السمسم، الماش، اللوبياء، العنب، التين، الرمان، العرموط، الجوز، اللوز هذا فضلاً عما ينتجه القضاء من العسل[4].

---

(١) س. و. م، ١٣١٢هـ، ص٢٨٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٨١.

(٣) المصدر نفسه، ومن الجدير بالذكر ان ملاحظة السالنامة حول عناية سكان المنطقة باستغلال الاراضي الصالحة للزراعة فيها تتفق مع ما ذكره بعض الاجانب الذين زاروا المنطقة، ومنهم الانكليزي مارك سايكس الذي تحدث عن الزيباريين وعنايتهم بالزراعة، انظر: Mark Sykis, The Caliphs Last Hertiage (London, 1915), P. 561.

(٤) س. و. م، ١٣١٢هـ، ص٢٨٢.

وهيأت الطبيعة مصدر رزق آخر لاهالي القضاء تمثل في غابات الاشجار الطبيعية التي تنمو في سفوح جبال المنطقة مثل اشجار العفص، والسماق، والبلوط. وكان الاهالي يستفيدون من تصدير منتجات هذه الغابات الى الموصل وغيرها، كما يستفيدون منها وخاصة اشجار العفص، كمصدر للحطب والخشب[1]. كما كان الاهالي يستفيدون من نبات بري آخر يسمى "كنگر" وهو من الخضروات التي تنمو بكثرة في فصل الربيع حيث يصدر اهالي قضاء الزيبار كميات كبيرة منه الى الموصل وغيرها من المناطق[2] وما يزال هذا النبات البري يستهلك بكثرة في الموصل واطرافها ويعرف محلياً بأسم "كعوب".

ولا تتطرق السالنامات من قريب او بعيد، الى ذكر أي شيء عن الانشطة الاقتصادية الاخرى كالتجارة او الانتاج الحرفي. ويبدو ان وعورة المنطقة وصعوبة المواصلات من جهة وبساطة معيشة سكانها من جهة ثانية، كان وراء تحديد النشاط التجاري والانتاج الحرفي.

واخيراً فان الاستنتاج الذي يخرج به قارئ السالنامات هو ان القضاء كان يفتقر الى الخدمة العامة افتقاراً تاماً في العهد العثماني.

---

(١) س. و. م، ١٣٠٨هـ، ص١٢٢، ١٣١٠هـ، ص١٧٨، ١٣١٢هـ، ص٢٨١.

(٢) س. و. م، ١٣١٢هـ، ص٢٨١.

فهرست

المقدمة	٥
السالنامات العثمانية واهميتها	٩
الفصل الاول: دهوك	١٤
الاوضاع الادارية	١٥
الاوضاع الاجتماعية	٢٠
الاوضاع الاقتصادية	٢٦
الخاتمة	٣١
الفصل الثانى: ئاميدي (العمادية)	٣٣
الادارة العثمانية في ئاميدي	٣٤
الحالة الجغرافية والعمرانية	٣٨
الاحوال الاجتماعية والاقتصادية	٤١
الفصل الثالث: زاخو	٤٥
الادارة العثمانية في زاخو	٤٦
الحالة العمرانية والمعالم الاثرية	٥١
الحوال الاجتماعية والاقتصادية	٥٣
الفصل الرابع: ئاكري (عقرة)	٥٧
الادارة العثمانية في عقرة	٥٧
الحالة العمرانية	٦٢
الحالة الاجتماعية والاقتصادية	٦٥
الفصل الخامس: قضاء الزيبار	٦٨
الادارة العثمانية في قضاء الزيبار	٦٩
الاحوال الاجتماعية والاقتصادية	٧٢